# البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٨٣
الأحد
١٦ ابريل ٢٠٢٣
٢٥ رمضان ١٤٤٤

الثمن ٣جنيهات



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات


## «صفقة باكين» تصبغ «ألوان جديدة» لتقييم شركات البورصة

## «العقود الآجلة» ترسم مستقبل غامض لسعر «العملة الخضراء»

## تراجع الدولار عالميًا يجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

## أسس شركتك فى دقائق على «المنصة الرقمية»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

### بفضل السياحة وقناة السويس وقطاع الإنشاءات..

# مصر تقود النمو فى الشرق الأوسط

## «صندوق النقد» يتوقع زيادة معدلاته إلى ٥٪ ٢٠٢٤ وتراجع التضخم إلى ١٨٪

مصطفى بدرة

خالد الشافعى

علاء رزق

على الإدريسى

**كتب رأفت كمال:**

فى أحدث تقرير له بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولى نمو الاقتصاد المصرى بمعدل ٣,٧٪ خلال العام المالى الحالى على أن ترتفع تلك المعدلات إلى ٥٪ العام المقبل ٢٠٢٤، مرجحاً أن تبلغ معدلات التضخم فى مصر ٢١,٦٪ هذا العام لتتراجع إلى ١٨٪ فى ٢٠٢٤، ورغم خفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصري للمرة الرابعة خلال العام المالى المقرر أن ينتهى فى يونيو المقبل، لكنه أكد أن مصر ستظل تقود النمو فى منطقة الشرق الأوسط متحدية كل المعوقات ومتجاوزة جميع الأزمات بدعم من زيادة التنافسية بعد انخفاض قيمة الجنيه، بالإضافة إلى نمو قطاع الخدمات وتحديدًا السياحة وقناة السويس إلى جانب انتعاش قطاع الإنشاءات.

ويقول الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادي، أن صندوق النقد الدولى لا يتعامل بأى عواطف ولكن من خلال الأرقام الحقيقية، موضحًا أن الصندوق توقع وصول موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢,٢ تريليون جنيه وأن معدل النمو الاقتصادى سيرتفع خلال ٣ سنوات إلى ٦٪، وهو أمر يساهم فى توفير فرص العمل والعملة الصعبة وفتح أسواق خارجية، مؤكدًا أن هذه العوامل تنعكس إيجابًا على المواطنين وفتح أسس جديدة للتصنيع والتشغيل والزراعة، كما أن صندوق النقد يشيد دائمًا بدور مصر وقدرتها فى توفير حياة كريمة للأسر ضعيفة الدخل، لافتًا إلى أن توافر السلع فى الأسواق يعكس توافر الإنتاجية وبمثابة رسالة طمأنة للمواطنين، مشيرًا إلى أن سعر الصرف سيشهد استقرارًا فى البنوك بعد موجة من عدم الاستقرار الطبيعي.

ويرى الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادي، أن خفض صندوق النقد الدولى توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى إلى ٤٪ خلال العامين الماليين الحالى والمقبل مقابل ٤,٥٪ و٤,٨٪ على التوالى فى توقعات سابقة يتماشى مع يعانى منه الاقتصاد العالمى من الموجة التى أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية، ولكن بالرغم من تلك الموجة ومعدلات التراجع مازال الاقتصاد المصرى محافظًا على تحقيق معدل نمو إيجابى يدل على أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية إجراءات ناجحة، لافتًا إلى أن كل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية تؤكد أن الوضع الاقتصادى المصرى أفضل بفضل السياسات الإصلاحية التى حدثت خلال السنوات الماضية والقرارات التى تم اتخاذها لمواجهة جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، مؤكدًا أن البنية التحتية تؤهل مصر لأن تكون من أفضل ١٠ اقتصاديات على مستوى العالم بحلول ٢٠٣٠ فى ظل الرقمنة والميكنة وتطوير كافة الأجهزة الإدارية بالدولة وتطوير شبكة الطرق وربط المناطق الصناعية ببعضها البعض بما أحدث ثورة هائلة فى البنية التحتية.

ويقول الدكتور فرج عبد الله الخبير الاقتصادي، إن الاقتصاد المصرى أثبت مرونته فى التعامل مع التحديات العالمية والصدمات المتوقعة وغير المتوقعة محليًا وعالميًا مثل جائحة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا إضافة إلى التغيرات الجيوسياسية وخلل أسعار الطاقة والغذاء، مشيرًا إلى أن مصر تمكنت عبر مجموعة ضخمة من المشروعات خلال السنوات الماضية أن تستوعب آثار تراجع النمو العالمى وتمتص الصدمة دون أن يدخل الاقتصاد المصرى فى ركود طويل وهو ما نال إشادة مؤسسات مالية عالمية، لافتًا إلى أن الاقتصاد المرن هو الاقتصاد الذى يتمكن من التعامل مع هذه الصدمات بشكل يقلل من أثرها على المواطنين والاقتصاد القومي.

ويؤكد الدكتور علاء رزق الخبير الاقتصادى أن الاقتصاد المصرى نجح فى تسجيل نمو بنسبة ٣,٩٪ خلال الربع الثانى من العام المالى الجارى رغم الوضع الاقتصادى العالمى وحالة عدم اليقين التى فرضتها التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصرى حقق معدلات نمو غير مسبوقة قبل أن تعصف به أزمتى كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا ورأينا ثمار البرامج الإصلاحية التى انتهجتها الدولة وأصبح لديها البدائل التى مكنت صانع القرار والاقتصاد المصرى من التجاوب مع الأزمات العالمية بشهادة المنظمات ومؤسسات التصنيف الدولية التى أكدت على مرونة الاقتصاد المصرى وقدرته على امتصاص الأزمات.

ويرى الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى إن مصر شأنها شأن أى دولة فى العالم تواجه العديد من التحديات الاقتصادية وتزايدت حدتها بعد الصراع العسكرى الروسى الأوكرانى والذى أدى إلى نقص للإمدادات فى المواد الأساسية مثل النفط والغاز والقمح وارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية ومن منطلق أن التنمية الصناعية الشاملة هى الأساس المحرك فى زيادة معدل النمو، ومن ثم رفع مستوى المعيشة فقد اتجهت الدولة إلى التركيز على الصناعة وأصبح الاقتصاد المصرى أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية نتيجة الدقة فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى نال العديد من الإشادات الدولية من مختلف المؤسسات ولا سيما مؤسسات التصنيف الدولية والتمويل.

ولفت إلى الإدريسى إلى أنه من المتوقع انحسار التضخم خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٣ والوصول إلى المنطقة التى يستهدفها البنك المركزي، بالإضافة إلى الوصول بمعدل التضخم لمستويات أكثر استقرارًا وذلك سوف يكون مدعومًا بتراجع حدة التوترات العالمية تمشيًا مع توقعات البنوك المركزية على مستوى العالم، وأشاد الإدريسى بالجهود التى تقوم بها الدولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين حيث حرصت على تفعيل آليات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية وخصصت بموازنة العام الحالى دعمًا قدره ٣٠٢,٢ مليار جنيه للحماية الاجتماعية مقابل مخصصات فعلية قدرها ٢٥١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة زيادة ١٧,٦٪ وتم إدراج بعض المكونات التى تساعد على الارتقاء والزيادة فى مجهودات الحماية الاجتماعية منها برنامج تنمية الأسرة المصرية لضبط النمو السكاني.

ويرى الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى أن توقعات الكثير من المؤسسات الدولية بانخفاض معدل نمو الاقتصاد المصرى أمر طبيعى فى ظل احتفاظ الحكومة بمعدل الاستثمارات المقررة فى الموازنة العامة، مشيرًا فى الوقت ذاته إلى أن الدولة تتبع إجراءات تحفيز النمو من خلال الاستثمارات الحكومية وأن الاقتصاد المصرى لديه ما يدفعه إلى تحقيق معدل نمو ارتباطًا بطبيعة الاقتصاد نفسه، حيث نجح بالفعل فى تحقيق معدل نمو ٩٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بعد أن تعافى من تداعيات أزمة فيروس كورونا وكان من المتوقع أن يستمر فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة لكن مع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية تراجعت معدلات النمو بصورة كبيرة جدًا خاصة أنه كانت هناك صعوبات تواجه الحكومة للقيام بإجراءات تحفيز النمو بعد أن ضخت الكثير من الإنفاق من أجل امتصاص تداعيات كورونا.

### هدية ثمينة من الحكومة للمستثمرين..

# أسس شركتك فى دقائق على «المنصة الرقمية»

## تطوير موقع الخريطة الاستثمارية ومشاركة القطاع الخاص فى وضع الفرص

**كتب رأفت كمال:**

تعتزم الهيئة العامة للاستثمار إطلاق منصة رقمية لتأسيس الشركات أول يوليو المقبل والتى سيتمكن بمقتضاها المستثمرين من تأسيس شركاتهم إلكترونيا فى دقائق.

يأتى ذلك فى إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بتأسيس الشركات عن طريق الإخطار رقمياً من خلال منصة تقام لهذا الغرض وإزالة جميع المعوقات أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال والسماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلى لها وذلك بهدف توفير النفقات والتسهيل على تلك الشركات .

وأعلن حسام هيبة الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن حل مشاكل ٨٠٪ من المستثمرين قبل ٣٠ يونيو المقبل، لافتًا إلى أن الهيئة تعمل حاليًا على تطوير موقع الخريطة الاستثمارية فى مصر وهى الخريطة التى أنشأتها مصر فى ٢٠١٧ بهدف وضع كل الخطط والمشروعات والأماكن الاستثمارية فى مصر بها، مشيرًا إلى أنه سيتم مشاركة القطاع الخاص فى وضع الفرص الاستثمارية على هذه الخريطة لدعوة المستثمرين لرؤية فرصهم الاستثمارية، مؤكدًا إن الدولة المصرية تواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية وتبذل جهودًا مضنية وتتحرك بشكل فعال وقوى على الأرض لتخطى هذه التحديات وهناك محاولات جادة لوضع الاقتصاد الوطنى على الطريق الصحيح.

وأشاد خبراء الاقتصاد بتأسيس الشركات عن طريق الإخطار رقمياً من خلال منصة تقام لهذا الغرض، حيث قال الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادي أن مصر تمكنت من الارتقاء بمكانتها الدولية فى مؤشر جودة البنية التحتية من ترتيب ٨٨ عالميًا قبل ٨ سنوات إلى المركز ٢٨ عالميًا وهى بالتأكيد نقلة هائلة تمت عبر استثمارات عامة ضخمة على مدار السنوات الماضية، مشيرًا إلى أنه على الرغم من أن تلك الاستثمارات العامة فى البنية التحتية ممهدة لاجتذاب استثمارات خاصة لاحقًا إلا أن هناك العديد من الأمور الأخرى التى يجب العمل عليها بالتوازى لتحقيق الخلطة السحرية المطلوبة التى تؤدى إلى الارتقاء بمكانة مصر الدولية كوجهة مفضلة للاستثمارات فى الأسواق الناشئة، ومن أهم تلك الأمور محو ثقافة التعقيدات البيروقراطية المحيطة بمجتمع الأعمال وأنشطته والتحول إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية فى تنفيذ كل الإجراءات وتسهيل وتسريع إجراءات التقاضى واعتماد التحول الرقمى بها، مؤكدًا أن البيروقراطية الحكومية وسهولة التقاضى لهما مؤشرات مازال ترتيبنا بهما يحتاج المزيد من الجهد للارتقاء إلى المكانة التى نستحقها.

وأكد الدكتور أحمد السيد الخبير الاقتصادى إن القرارات الأخيرة خطوات على الطريق الصحيح فالمنافسة الإقليمية شرسة للغاية، حيث تمكنت العديد من الدول فى إقليم الشرق الأوسط الارتقاء بسهولة ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلى مستويات مرموقة لكن تظل مصر ذات قدرات اقتصادية جبارة غير مستغلة واذا حققنا تقدما بقدر معقول فى هذين المؤشرين سيكون المردود الاقتصادى أكبر بكثير من كل نظرائنا فى الإقليم، مشيرًا إلى أن القرارات الرئاسية الأخيرة تسرع من دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى وتزيل العوائق الإجرائية والمالية أمام رواد الأعمال للبدء فى العمل على تنفيذ أفكارهم المبتكرة من دون البحث عن تمويل لشراء مقر إدارى أو خلافه بل استغلال التمويل المتاح لديهم فى إنجاح نموذج العمل الذين يخططون له .

ويقول الدكتور مصطفى أبو زيد الخبير الاقتصادي، أنه بالرغم من أن الظروف الاقتصادية الحالية التى أدت إلى انتهاج سياسة رفع سعر الفائدة إلا أنه يمكن القول بأن رفع سعر الفائدة بشكل كبير يؤثر بشكل سلبى على الاستثمار وتأسيس الشركات ولذلك يجب اتخاذ سياسات متوازنة على مسارين مختلفين بين تشجيع الاستثمار وامتصاص التضخم عن طريق السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة، مؤكدًا أن ريادة الأعمال أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية فى الاقتصاد الحديث لما توفره من فرص لحل المشكلات المجتمعية وتمكين بعض الفئات وخصوصا الشباب مطالبًا بأن تكون الفلسفة الاقتصادية للتعامل مع الشركات الصغيرة وبعض رواد الأعمال ليس فقط من أجل ضم الاقتصاد الموازى إلى الاقتصاد الرسمى وتحصيل الضرائب فقط بل يجب أن تكون النظرة أشمل من ذلك فى تشجيع ودعم الشركات الصغيرة والفردية ورواد الأعمال لأن ذلك سينعكس بشكل مباشر على تحسين معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى وحل الكثير من المشكلات المجتمعية حيث تعد ريادة الأعمال والشركات الصغيرة عصب الاقتصاد فى الدول الصناعية.

وأوضح أبو زيد أن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر المصرى رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ يعطى الكثير من الحوافز للمشروعات الصغيرة حيث يتضمن القانون بعض المواد التى تتعلق بالإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم توثيق عقود تأسيس الشركات والمنشآت وبعض الرسوم الأخرى وعدة تسهيلات فى الضرائب مطالبًا بإصدار مزيد من الحوافز الضريبية خصوصًا للشركات الصغيرة العاملة فى مجال التكنولوجيا وذلك لتشجيع التحول الرقمى وتوطين صناعة تكنولوجيا المعلومات وجذب المواهب فى مصر، مشددًا على أن مبادرة تأسيس الشركات رقميًا إلى جانب إمكانية السماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلى مبادرة مكملة للجهود المبذولة لتهيئة بيئة الأعمال وهو أمر طال انتظاره بتقنين وتسريع إنشاء الشركات بعيدًا عن البيروقراطية.

وأثنى «أبو زيد» على توجه الدولة فى التعامل مع المستثمرين بشكل إيجابى وتقدم كافة أوجه الدعم لهم وحرصهم أن تكون بيئة الأعمال بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب ومحفزة للمستثمرين المصريين داعيًا مجلس النواب إلى سرعة مناقشة مشروع قانون الصناعة الموحد والذى سيقوم على توحيد جهات إصدار التراخيص والسياسات المتعلقة بالصناعة وأن يتم دعوة رجال الأعمال وجمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات للمشاركة فى الحوار المجتمعى حول القانون ليخرج بالصورة المأمولة التى تساهم فى خدمة الاستثمار والمستثمرين فى مصر.

## فى ظل انخفاض قيمة العملة..

# «صفقة باكين» تصبغ «ألوان جديدة» لتقييم شركات البورصة

محمد عبدالهادى

**كتب- حنان محمد:**

اشتعلت المنافسة خلال الأيام الماضية للاستحواذ على ١٠٠٪ من أسهم شركة باكين وتقدمت كل من شركتى الأصباغ الإماراتية وشركة إيجل كيميكالز لصناعة وتجارة الكيماويات المصرية للاستحواذ عليها وتأتى هذه المنافسة الشرسة لتفتح باب الجدل من جديد حول القيمة العادلة لمعظم الشركات المتداولة.

وأكد خبراء سوق المال، أن الشركات المصرية لديها تنافسية مرتفعة، موضحين أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى خلال عام لما يقارب الـ ٩٠٪ من قيمته أدى إلى أن أسعار الأسهم الحالية وفقًا لإعادة تسعير أصولها تعتبر منخفضة وبالتالى تمثل فرصة كبيرة.

ورأوا أن أسعار الشركات بالبورصة المصرية حاليا تخضع لإعادة تقييم فى ظل انخفاض قيمة العملة وسعر صرف المرن.

وقال محمد عبدالهادى مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية: إن الاستحواذات فى سوق المال نوع من أنواع إعادة تقييم وتسعير الشركات خاصة أنها تعكس القيمة العادلة للشركات الحقيقية بعيدا عن أسعارها التى يتم التداول عليها والتى تخضع للمضاربات والأخبار اللحظية والتوقعات فى تحديد قيمتها السوقية.

وأضاف أن الاستحواذات على ورقة مالية تعد قبلة الحياة للشركة والمساهمين ولسبب آخر أن التقييمات فى ظل تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الحالية مثل تقييم الأراضى فى الميزانيات بالقيمة الدفترية ولكن فى ظل طلب قيمة عادلة تكون بالقيمة السوقية وتكون مرتفعة.

وأشار إلى أن كثير من الشركات التى تم الاستحواذ عليها تعيد تسعير الورقة المالية فى البورصة وتختلف من خلال نوع الاستحواذ ( كلى أم جزئي).

ورأى أن الاستحواذ الكلى مثل شركة باكين وطلب شركة الأصباغ الإماراتية وشركة إيجل كيميكالز الاستحواذ على ١٠٠٪ من قيمتها أدى الى ارتفاع سعر السهم أكثر من ١٠ جنيه منذ إعلان الاستحواذ وبالتالى انعكس على قيمة السهم وعلى أرباح المساهمين فى الشركة نتيجة لفارق السعر وبالتالى أثبتت أن العائد سيكون ايجابى فى حالة الاستحواذ.

أما بالنسبة للاستحواذ الجزئى مثل الصندوق السيادى الإماراتي، فيرى أنه عندما استحوذ على أجزاء من شركات مقيدة مثل أبوقير للاسمدة وموبكو والإسكندرية لتداول الحاويات وفورى والبنك التجارى الدولى بقيمة إجمالية ١,٨ مليار دولار تم إعادة تسعير تلك الشركات بين قيمتها وبين قيمتها الحالية فمثلا شركة أبوقير تم تنفيذ الاستحواذ على سعر ٢٤ جنيه وحاليا وصلت إلى سعر ٤٤ جنية .

وأشار إلى أن أسعار الشركات بالبورصة المصرية حاليا تخضع لإعادة تقييم فى ظل انخفاض قيمة العملة وسعر صرف مرن، مضيفا أنه حتى الآن لم تعبر الشركات عن قيمتها فى ظل انخفاض قيمتها كما إنها لم تعوض قيمة العملة.

وقال حسام الغايش العضو المنتدب بشركة وراق لإدارة الأصول، أنه فى ظل الخلل الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى هيكليا وانخفاض سعر الصرف الجنيه المصرى خلال عام لما يقارب ٩٠٪ من قيمته فإن أسعار الأسهم الحالية وفقا لإعادة تسعير أصولها تعتبر منخفضة للغاية، وبالتالى تمثل فرصة كبيرة للاستثمار ويتضح هذا من نتائج أعمال الشركات خلال الأشهر الأخيرة وكيف تضاعفت حجم إيراداتها خاصة وان كانت لها إيرادات بالعملة الأجنبية ولذا فإن البورصة المصرية تحتاج إلى حافز قوى يختلف عن الحوافز السابقة كخفض الفائدة وخفض تكاليف التداول.

ورأى أن لدينا فرصة حقيقية مع احتمالية خفض الفائدة مع تراجع معدلات التضخم مستقبلا خلال الأشهر القليلة المقبلة والذى ستسمح بمزيد من السيولة لدخول السوق.

حيث أن ما يظهر بشكل شبه يومى من قضايا للنصب على المواطنين من ما يسمى بالمستريح الذى وجد فى رغبة المواطنين استثمار أموالهم فى جهات تفوق فوائدها البنوك وذلك فى غياب الطروحات وهذا يعد دليل قوى على أن السوق بحاجة إلى منتجات وطروحات جديدة تستوعب السيولة الموجودة لدى المواطنين، ولذلك لا بديل عن بدء برنامج الطروحات فى أسرع وقت ممكن.

وتوقع مع بدء برنامج الطروحات الحكومية أن تلقى البورصة المصرية جاذبية كبيرة لارتفاع سيولتها وأحجام تداولها، ورأى أن بدء هذا البرنامج متوقف على قدرة الجهات المعنية بالطروحات على جذب مستثمرين استراتيجيين من خلال طرح خاص ومن ثم طرح عام او الاكتفاء بالمستثمر الاستراتيجى خاصة اذا كان الهدف الاستحواذ مثلما يحدث حاليا على سهم شركة باكين والذى يتنافس عليها شركتين إحداهما مصرية والأخرى إماراتية مما يعنى ان الشركات المصرية لديها تنافسية مرتفعة وخاصة انها تستهدف أكبر شريحة استهلاكية فى الشرق الأوسط .

## وفقًا لقرار الرقابة المالية..

# ضوابط تعامل صناديق الاستثمار فى المعادن بمصر

محمد فريد

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، عدة قرارات تنظيمية بشأن تعامل صناديق الاستثمار فى المعادن، كإحدى القيم المالية المنقولة، وذلك فى ضوء ما تجيزه أحكام المادة (٣٥) من قانون سوق رأس المال لمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل فى القيم المالية المنقولة ومن بينها المعادن.

وصدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ٢٠٢١ بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار فى المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة.

وبموجب هذا القرار يجوز لمجلس إدارة الصندوق أو لجنة الإشراف على أعمال الصندوق دون الإخلال بالتزاماتهم المقررة فى هذا الشأن، أن يتم الاستعانة بأى من مقدمى خدمات حفظ المعادن المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.

ويلتزم مدير الاستثمار بالتعامل بيعاً وشراءً للمعادن من خلال الجهات المقيدة بالسجل، وبمراعاة الضوابط التى تضعها الهيئة فى هذا الشأن، مع التزام الصندوق بموافاة الهيئة بنسخة من العقد المبرم بينه وبين مقدمى الخدمات المشار إليهم.

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة، القرار رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط قيد وشطب مقدمى خدمات حفظ المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة بسجل الهيئة.

وتضمن القرار الشروط الواجب توافرها فى مقدمى خدمة حفظ المعادن من حيث الشكل القانونى لتأسيسه، توافر الحد الأدنى من المتطلبات الفنية والتكنولوجية التى تحددها الهيئة، الشروط الواجب توافرها فى المقار والخزائن المحفوظ بها موجودات الصندوق بطريقة مؤمنة، وكذا توافر نظم واسس رقابة داخلية ومراجعة مالية وما يفيد أن الشركة لديها نظام تخزين واسترجاع تعليمات العملاء.

وتضمن القرار كذلك التزامات مقدمى خدمات حفظ المعادن ومن أهم هذه الالتزامات امساك حسابات مستقلة لكل صندوق استثمار، على أن يقدم للهيئة بيانات دورية ربع سنوية عن أصول كل صندوق مع توفير أماكن منفصلة لحفظ المعادن لكل صندوق على حدة.

وتقديم وثيقة تأمين صادرة من إحدى شركات التأمين المرخص لها من الهيئة، طوال مدة التعاقد، على أن يتضمن نطاق التغطية التأمينية بحد أدنى؛ تأمين أخطار الحريق والسطو والفقد والتلف لأى سبب، خيانة الأمانة شاملة الإهمال أو التقصير من العاملين، مخاطر السرقة بالإكراه أثناء نقل المعادن بالسيارات داخل مصر، الكوارث الطبيعية، والأخطار الإضافية، كما يجب أن تتضمن نطاق التغطية التأمينية المخاطر المرتبطة بالنقل والشحن إذا تم الاتفاق على قيام الشركة بذلك.

وتكون مدة القيد بالسجل ثلاث سنوات وتجدد لمدد مماثلة على أن يتم تقديم طلب التجديد خلال الثلاثة أشهر السابقة على انتهاء مدة القيد، ويشترط لتجديد القيد بالسجل توافر الشروط المتطلبة للقيد واستمراره.

فيما أصدر مجلس إدارة الهيئة، القرار رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط القيد والشطب بسجل الهيئة للجهات التى يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها فى شراء وبيع المعادن.

تضمن القرار عدداً من الشروط الواجب توافرها فى مقدم الخدمة بما يساهم فى زيادة كفاءة العملية الاستثمارية لهذه الفئة من الصناديق.

ومن أهم هذه الشروط أن تتخذ هذه الجهات شكلاً مؤسسياً بحيث تكون من إحدى الشركات التى يكون ضمن أغراضها التعامل فى المعادن شراءً وبيعاً ومرخصاً لها بذلك من الجهات المختصة مع توافر حد أدنى من الخبرات السابقة لمدة عامين على الأقل.

وتكون ضمن الجهات الأعضاء فى البورصة المصرية للسلع ضمن شركات التجارة فئة (أ) التى تقوم بالتعامل على المعدن لحسابها أو لحساب عملائها كوسيط بالإضافة إلى عضوية أحد الاتحادات أو الروابط أو الجمعيات المهنية ذات الصلة على أن يتوافر بها نظم الربط بخدمة تسعير للمعادن توافق عليها الهيئة ويتم الإعلان عنها.

كما تضمن القرار المشار إليه أنه تشكل بقرار من رئيس الهيئة لجنة تضم عناصر قانونية وفنية للفحص الميدانى والمكتبى للتأكد من استيفاء الشروط والمستندات المتطلبة للقيد.

وتصدر الهيئة قرارها فى طلب القيد خلال فترة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ استيفاء متطلبات القيد، بالإضافة إلى التدابير التى يجوز لمجلس إدارة الهيئة اتخاذها حال فقد مقدم الخدمة أحد شروط القيد بالسجل المشار إليه.

من جانبه، قال محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن القرارات الصادرة مؤخراً تستهدف تنظيم تعامل صناديق الاستثمار فى المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة، وذلك ضمن رؤية الهيئة لتنويع الخيارات الاستثمارية والادخارية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع فئات المستثمرين، وذلك بما يسهم فى تحسين مستويات الشمول المالي.

وأوضح أن القرارات تستحدث إنشاء سجلات بالهيئة لقيد مقدمى خدمات حفظ المعادن وكذلك الجهات المعنية بمباشرة مهام بيعها وشرائها مع وضع ضوابط واشتراطات لانضمامهم للسجل؛ وذلك لضمان سلامة ودقة المعاملات والتأكد من ملاءة هذه الكيانات المالية والفنية لمزاولة هذا النشاط.

# تحالف «السويدى إليكتريك» يفوز بتنفيذ محطة كهرباء فى ليبيا

أعلنت شركة السويدى اليكتريك، عن إسناد الشركة العامة للكهرباء الليبية عقداً بنظام الهندسة والتوريد والبناء لمحطة على تحالف (السويدى إليكتريك - أوربـاكون للتجارة والمقاولات).

وأوضحت الشركة، أن العقد يتضمن تنفيذ محطة توليد كهرباء زليتن قدرة ١٠٤٤ ميجاوات بنظام الدورة البسيطة لصالح الشركة العامة للكهرباء الليبية بقيمة ٨٠٠ مليون يورو.

ويشمل نطاق أعمال المشروع التصميم والتوريد والتركيب والإنشاء، إذ سيقوم الائتلاف بتوريد ٦ توربينات غازية لتوليد الكهرباء من صناعة شركة سيمنس إنرجى الألمانية تعمل بالغاز الطبيعى كوقود أساسي.

وحققت الشركة أرباحاً بلغت ٥,٧٥ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٣,٨٦ مليار جنيه خلال ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام إلى ٩٢,١٦ مليار جنيه، مقابل إيرادات بلغت ٦٠,٥٤ مليار جنيه بالفترة المقارنة من ٢٠٢١.

وعلى مستوى الأعمال غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة إلى ٢,٥٥ مليار جنيه الفترة من يناير حتى نهاية ديسمبر الماضي، مقابل أرباح بلغت ١,١١ مليار جنيه بالفترة المقارنة من ٢٠٢١.

# «أليكو» تقرر عدم توزيع أرباح على المساهمين

صدقت الجمعية العامة العادية لشركة الاستثمار العقارى العربى - أليكو، على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والقوائم المالية للعام الماضي.

وقالت الشركة، إن العمومية قررت عدم إجراء أية توزيعات وترحيل أرباح العام الماضى لاستخدامها فى استكمال المشروعات بديلاً عن اللجوء إلى الاقتراض البنكى وتحميل الشركة أعباء الفوائد البنكية.

يشار إلى أن الاستثمار العقارى العربى - أليكو، سجلت صافى ربح بلغ ٦,٢٨ مليون جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل ٦,٦٨ مليون جنيه فى ٢٠٢١.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام الماضى إلى ٥٨,٠١ مليون جنيه، مقابل ٣٢,٨١ مليون جنيه خلال ٢٠٢١.

# «أسيك للتعدين» تقلص خسائرها إلى ٨٢,٥٤ مليون جنيه

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة أسيك للتعدين «أسكوم»، عن العام الماضي، تراجع خسائر الشركة بنسبة ٩,١٨ بالمائة، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت خسائر بقيمة ٨٢,٥٤ مليون جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل خسائر بلغت ٩٠,٨٩ مليون جنيه خلال ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة من العقود مع العملاء خلال العام الماضى إلى ١,٣٦ مليار جنيه، مقابل ٩٣٧,٦٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، تراجعت خسائر الشركة المستقلة خلال العام الماضى إلى ١٣٥ مليون جنيه، مقابل خسائر ٢٥٢,٨١ مليون جنيه خلال ٢٠٢١.

يشار إلى أن أسيك للتعدين - أسكوم، سجلت صافى ربح بلغ ١٣٦,٤٨ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ٣٨,٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجارى لتسجل ٩٩٨,٥٣ مليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٦٨٦,٩٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وعلى مستوى الأعمال غير المجمعة، تحولت الشركة المستقلة إلى الخسائر لتتكبد ٤٦,٨٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر، مقابل أرباح بقيمة ٤,٤٣ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

# «غبور أوتو» تحدد مصير متحصلات زيادة رأس المال

قالت شركة جى بى أوتو، إنها أنفقت ١٤٧,٣٥ مليون جنيه من متحصلات زيادة رأس المال البالغة ٩٥٨,٦٧ مليون جنيه والمقيدة فى ١٧ يونيو ٢٠١٥.

وأوضحت الشركة، أنها أنفقت تلك القيمة فى أتعاب فنية واستشارية وشراء آلات ومعدات، لمشروع إنشاء مصنع الموتوسيكلات ذات العجلتين والثلاث عجلات.

وأضافت، أن القيمة المتبقية من متحصلات الاكتتاب بلغت ٨١١,٣١ مليون جنيه.

يشار إلى أن جى بى أوتو سجلت صافى ربح بلغ ١٠,٥٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ١,٧٦ مليار جنيه خلال العام السابق له ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب مساهمى الشركة الأم من الأرباح خلال العام الماضى نحو ٩,٩٨ مليار جنيه، مقابل ١,٤ مليار جنيه فى ٢٠٢١.

فيما بلغت أرباح الحقوق غير المسيطرة نحو ٥٥٣,١٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢، مقابل ٣٥٩,٩ مليون جنيه فى ٢٠٢١.

وتراجعت إيرادات الشركة خلال العام الماضى إلى ٢٩,٧٨ مليار جنيه، مقابل ٣١,٤٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢١.

وعلى صعيد القوائم المالية غير المجمعة، لم تحقق الشركة المستقلة أى أرباح خلال العام الماضي، مقابل خسائر بلغت ٢,٤١ مليون جنيه فى ٢٠٢١.

## وفقًا لتحذيرات البنوك المتكررة..

# 15 خطوة لحماية حسابك المصرفى من السرقة

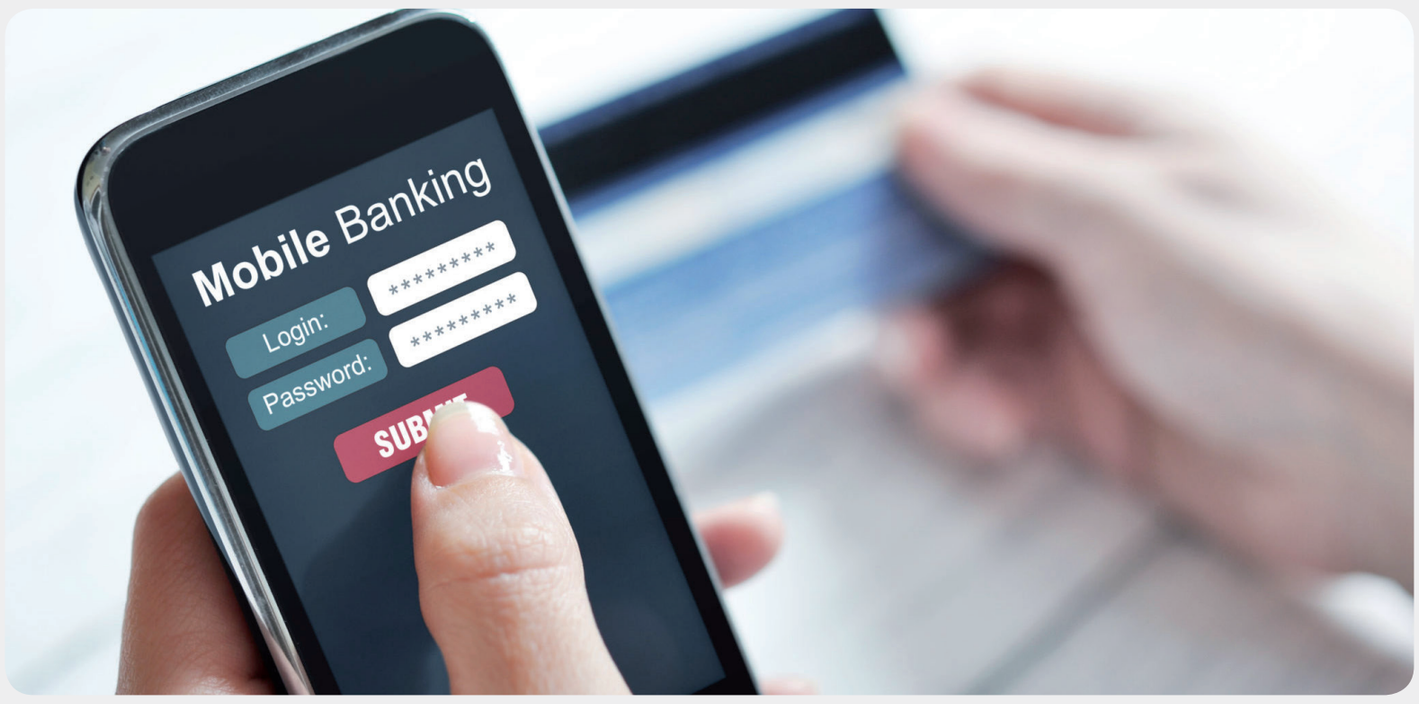


**كتبت- منال عمر:**

دأبت بعض البنوك على مخاطبة عملائها من خلال مواقعها الإلكترونية الرسمية أو إرسال رسائل نصية تحذيرية على هواتفهم الخاصة عدم مشاركة أى بيانات خاصة للعميل مع آخرين حفاظا على سرية بيانات حساباتهم من السطو والسرقة.

وشددت البنوك على عدم إفشاء أى بيانات عن حسابات العميل تحت دعوى تحديث البنك بياناته المصرفية سواء من خلال المكالمات الهاتفية أو الدخول على رابط أو البريد الإلكترونى حيث لا تطلب البنوك نهائيا بيانات من العميل إلا من خلال حضوره الفرع بنفسه.

وتتضمن أشكال الاحتيال، إرسال رسالة بريد إلكترونى غير مرغوب فيها، تطلب منك تحديث معلوماتك الشخصية والمالية، مثل تاريخ الميلاد ومعلومات تسجيل الدخول عبر الإنترنت وتفاصيل الحساب، وأرقام البطاقات الائتمانية، وأرقام التعريف الشخصية.

وقد تحتوى رسالة البريد الإلكتروني، على رابط يأخذك إلى موقع ويب يشبه (أو يشبه إلى حد كبير) موقع المؤسسة الأصلي، يمكن للمحتالين بعد ذلك التقاط البيانات الشخصية مثل كلمات السر أثناء كتابتها أو تنزيل برامج ضارة على جهاز الكمبيوتر الخاص بك.

ويتمكن المحتالون عن بعد، من انتحال صفة مزودى خدمات الإنترنت وشركات الكمبيوتر والمصارف وشركات البرمجيات، وجهات إنفاذ القانون لسرقة الأموال من الحسابات البنكية عبر الإنترنت.

ويتضمن الاحتيال باستخدام الرسائل النصية القصيرة الرسائل النصية التى يرسلها المحتالون وتبدو أنها من البنك بهدف الإيقاع بك لتقديم معلوماتك الشخصية والمالية (من خلال الاتصال برقم أو النقر فوق رابط).

ويستخدم المحتالون أيضًا «تزييف النص» لتزوير رقم التليفون عمدًا ليظهر مثل رقم «بنك معين « لتظهر الرسالة وكأنها رسالة نصية قصيرة أصلية من البنك.

ونعرض فى السطور التالية الطرق التى يستخدمها المحتالون لاستدراج العملاء للحصول على بعض المعلومات للسطو على حساباتهم المصرفية كما ذكرته بعض البنوك على مواقعها لتوخى الحذر والحيطة.

١ – توخَ الحذر من الأساليب غير المرغوب فيها عبر المكالمات التليفونية التى يزعم فيها المحتالون عرض إعادة أموال أو تعويض.

٢ – لا تسمح لأى شخص لا تعرفه أو تثق فيه بالوصول إلى الكمبيوتر الخاص بك، ولا سيما عن بُعد.

٣ – لا تسجل الدخول مطلقًا إلى البنك عبر الإنترنت أثناء وصول شخص آخر إلى جهاز الكمبيوتر الخاص بك.

٤ –لا تكشف مطلقًا عن:

– كلمة سر تصلح لمرة واحدة يتم إنشاؤها من Secure Key الخاص بك لأى شخص.

– كلمة سر رسالة نصية قصيرة يتم إرسالها إلى تليفونك المحمول

– رقم تعريف شخصى لبطاقة مكون من ستة أرقام، بما فى ذلك البنك أو الشرطة

– كلمة سر أو رموز خدمة الإنترنت البنكية

– تفاصيل شخصية ما لم تكن متأكدًا من هوية الشخص الذى تتحدث إليه

٥– توخَ الحذر من الأساليب غير المرغوب فيها عبر المكالمات التليفونية، لا سيما إذا طُلب منك تقديم معلومات شخصية.

٦ – توخَ الحذر من رسائل البريد الإلكترونى أو الرسائل النصية القصيرة غير المرغوب فيها التى تطلب منك تحديث أو التحقق من تفاصيلك الشخصية أو تفاصيل تسجيل الدخول إلى خدمة الإنترنت البنكى الشخصية أو تفاصيل الأمان، مثل كلمات سر/قيم Secure Key أو أرقام التعريف الشخصية للبطاقات الائتمانية/بطاقات الخصم. لن يطلب أى بنك هذا النوع من المعلومات مطلقًا.

٧ – توخَ الحذر عند اتباع إرشادات الرد أو إكمال نموذج أو مستند مرفق برسالة البريد الإلكترونى أو النقر للوصول إلى موقع ويب للتحقق من حسابك.

٨ – لن تنقلك الروابط الموجودة فى رسائل البريد الإلكترونى أو الرسائل النصية القصيرة الواردة من أى بنك مباشرةً إلى صفحة تسجيل الدخول الخاصة بنا مطلقًا؛ بل ستنقلك دائمًا إلى صفحات المعلومات.

٩ – لا تفتح المرفقات أو تنقر على الروابط إذا كانت لديك شكوك أنها غير أصلية.

١٠ – لا تشارك تفاصيل الأمان الخاصة بك، مثل رقم التعريف الشخصى أو كلمات السر مع أى شخص مطلقًا.

١١ – قم بتثبيت برنامج مكافحة الفيروسات وقم بتحديثه دائمًا لحمايتك من الفيروسات، مثل البرامج الضارة وفيروسات حصان طروادة وبرامج التجسس وبرامج الإعلانات.

١٢ – قم بتحديث متصفحك دائمًا لأن برنامج المتصفح الحديث يضيف حماية ضد مواقع الويب المزيفة.

١٣ – قم بتحديث برنامجك دائمًا لأنه يصعب على الفيروسات إصابة البرنامج المحدَّث.

١٤ – إذا كانت لديك شكوك حول رسالة بريد إلكترونى أو رسالة نصية من أى بنك، فيرجى الاتصال على أرقامهم للتحقق قبل اتخاذ إجراء بشأنها.

١٥ – إذا كانت لديك شكوك حول صحة رسالة البريد الإلكترونى الرسالة القصيرة، أو كنت تعتقد أنك وقعت ضحية لرسالة تصيد احتيالى تصيد احتيالى باستخدام رسالة نصية قصيرة، فيرجى الاتصال بإيميل البنك فورا.

## بعد تجاوز الدولار مستوى ٤١ جنيهًا فيها..

# «العقود الآجلة» ترسم مستقبل غامض لسعر «العملة الخضراء»

**كتبت- منال عمر:**

أدى تراجع قيمة الجنيه فى العقود الآجلة غير القابلة للتسلم لمدة ١٢ شهراً المعروفة بمصطلح (NDF) ليتجاوز ٤١ جنيها للدولار الواحد إلى وجود افتراضات لدى البعض بوصول الورقة الأمريكية إلى هذا المستوى فى تعاملات البنوك.

والعقود الآجلة هى أدوات مالية مشتقة تتم بين بنك خارجى أو محلى وتاجر أو مستورد، وتلزم الأطراف بالتعامل مع أصل ما فى تاريخ وسعر مستقبليين محددين مسبقًا وتتنبأ بسعر الدولار فى المستقبل بناء على عوامل ومتغيرات اقتصادية.

وقال مصرفيون إن ارتفاع سعر الدولار فى العقود الآجلة لا يعنى نهائيا وصول سعر الدولار أمام الجنيه إلى ٤١ جنيها على أرض الواقع بسبب بنائها على مجموعة مخاطر محتملة واتباع المركزى سياسة سعر صرف مرن –الجنيه المضغوط– وليس الحر.

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفى، إن تجاوز الدولار سعر ٤١ جنيها فى العقود الآجلة لا يعنى وصوله إلى هذا المستوى على أرض الواقع ولكن يعكس حجم المخاطر المحتملة على الجنيه والذى يتحدد بثلاثة عوامل.

وتوجد ٣ عوامل تدخل فى تحديد سعر الدولار مقابل الجنيه فى العقود الآجلة هى سعر الفائدة المطبقة على العملتين (الجنيه والدولار) وتكلفة التضخم والمخاطر ومدة الأجل وتنعكس النتيجة لصالح العملة الأقوى صعودا أو هبوطاً.

وأوضح «عبدالعال» أن المستورد يلجأ إلى تنفيذ عقد أجل غير قابل للتسلم إلا بعد فترة زمنية محددة من أسبوع إلى سنة مع أحد البنوك الخارجية أو المحلية بهدف تغطية مخاطر تذبذب سعر العملة المحتمل بما يساعده فى تحديد تكلفة البضاعة وتحديد مكسبه.

وفى هذه الحالة يكون البنك مسؤول عن تدبير العملة للعميل عند وصول البضاعة وفقا للمدة المحددة فى العقد وتحمل تكلفة فرق السعر بالنيابه عن العميل فى حال حدوثه.

واتفق محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت، فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، مع الرأى السابق فى عدم وجود ربط بين سعر الدولار مقابل الجنيه فى العقود الآجلة والواقع بسبب ارتباطها بتغطية حجم المخاطر من خلال مؤشرات محددة.

وقال «نجلة» إن المركزى يتبع نظام سعر صرف مرن فى تحديد قيمة الجنيه أمام العملات وليس سعر حر بما يؤدى إلى استبعاد وصول سعر الدولار فى العقود الأجلة لهذا المستوى على أرض الواقع.

وأوضح أن سياسة سعر الصرف المرن يعطى للمركزى القدرة للتحكم فى حجم تمويل طلبات الاستيراد فى البنوك بما يواكب حجم المعروض من العملة الأجنبية تجنباً لحدوث صدمات سعرية وانخفاض كبير للجنيه.

وكان صندوق النقد الدولى أعلن تفاصيل وثائق قرض مصر الذى وافق عليه منتصف ديسمبر الماضى بقيمة ٣ مليارات دولار بالتزام السلطات المصرية ممثلة فى البنك المركزى بإتباع سياسة سعر صرف مرن.

وكان هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجارى الدولى قال فى تصريحات صحفية خلال العام الماضي، إن سعر الصرف ليس هدفا للبنك المركزى المصرى بل هو وسعر الفائدة وقيمة الاحتياطى النقدى الأجنبى كلها أدوات تساعد على استقرار الأسعار.

وذكر أن معالجة الاقتصاد بشكل صحيح تتطلب عدم وجود مفاجآت فى السوق، موضحا أنه يعتقد– بصفته الشخصية– أن الإدارة الحالية فى البنك المركزى تتعامل مع سياسة سعر الصرف بطريقة أكثر ثباتا عن طريق إحداث تعديلات ولكن بدون وجود صدمات.

وأكد محمد عبد العال أن سياسة سعر الصرف المرن التى يتبعها البنك المركزى تقلل من احتمالات الوصول لهذا السيناريو بطريقة غير مباشرة من خلال (الجنيه المضغوط) أى تقييد تمويل الاستيراد دون التحكم فى سعر العملة مباشرة.

وأضاف أن الجنيه المضغوط يأتى بسبب زيادة حجم الطلبات على الاستيراد بشكل يفوق العرض من النقد الأجنبى ولذلك تقييد تمويل الطلبات يحمى من الدخول فى دائرة مفرغة من استمرار تراجع الجنيه أمام الدولار وارتفاع التضخم.

وكان تقرير جولدمان ساكس، حذر من أنه دخول مصر فى دورة انخفاض للجنيه مقابل العملات الأجنبية وندرتها المستمرة سيؤدى إلى ارتفاع معدل التضخم، مما يمكن أن يصبح حلقة مفرغة.

وقال جولدمان ساكس إن معالجة مصر للاختلالات الاقتصادية التى تمر بها يحتاج إلى الانتقال إلى سعر صرف أكثر مرونة، وخصخصة الأصول المملوكة للدولة.

# «بنك مصر» يتيح فتح الحسابات بدون حد أدنى أو رسوم خلال أبريل

**كتبت- منال عمر:**

أعلن بنك مصر وقف تحصيل الرسوم على فتح الحسابات المختلفة والإعفاء من الحد الأدنى لفتح الحساب للعملاء الجدد المصري، وذلك طوال مدة الفعاليات خلال شهر أبريل ٢٠٢٣، بمناسبة «اليوم العربى للشمول المالي» تحت رعاية البنك المركزي.

ويتيح البنك، بحسب بيان له، تقديم العديد من العروض والمزايا على سبيل المثال حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، التى تخدم كافة العملاء وبخاصة المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر فى المجتمع.

كما سيسمح البنك الحصول على بطاقة ميزة للخصم الفورى مجانا، وعند الاشتراك فى محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها، يتم استرداد ٢٠٪ من الحركة المالية الأولى خلال فترة الفاعلية وفقا للشروط والأحكام المنظمة لذلك بحسب بيان البنك.

ويقدم البنك أيضاً العديد من المزايا والعروض الترويجية الأخرى ومنها؛ الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقة المدفوعة مقدما TEENS لمن هم أقل من ١٦ عاماً وفقا للبيان.

وكذلك يسمح بإصدار بطاقة BM مجاناً من سن ١٦ عاماً إلى ٢١ عاماً، وفتح الحسابات مجاناً دون اشتراط موافقة ولى الأمر، وفتح الحسابات وإصدار بطاقة GO مجاناً من سن ٢١ عاماً إلى ٣٥ عاماً، وتعد تلك البطاقات ضمن برنامج الشباب.

وأضاف البنك أنه سيتم إعفاء إصدار البطاقات الائتمانية من المصاريف فى حالة الحصول على قرض شخصى من البنك.

وأشار إلى تواجد موظفى البنك خارج الفروع بالعديد من أماكن التجمعات على مستوى مصر، ومنها (الجامعات والمدارس والنوادى الرياضية ومراكز الشباب والمولات التجارية وغيرها) خلال فترة الفعالية، للترويج لمنتجات وخدمات البنك .

## تشمل المحافظ والبطاقات..

# مؤشرات الشمول المالى تقفز 147 % مع نهاية 2022

**كتبت- منال عمر:**

كشف البنك المركزى عن أن المؤشرات الرئيسية للشمول المالى لعام ٢٠٢٢ تشير إلى إحراز تقدم ملحوظ فى معدلات الشمول المالى (جذب غير المتعاملين مع الخدمات المالية فى البنوك والبريد للتعامل مع هذه الجهات) بمعدل نمو ١٤٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢.

وقال البنك المركزي، فى بيان له بشأن المؤشرات الرئيسية للشمول المالى لعام ٢٠٢٢، إن إجمالى المواطنين الذين لديهم حسابات (فى البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع) وصل إلى ٤٢,٣ مليون مواطن.

وأوضح أن ما يعادل ٦٤,٨٪ من إجمالى المواطنين (فى الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر) والبالغ عددهم ٦٥,٤ مليون مواطن يستحوذون على النسبة الأكبر فى الحسابات.

على صعيد الشمول المال للمرأة، أظهرت المؤشرات حدوث طفرة فى عدد السيدات اللاتى يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن ١٨,٣ مليون سيدة فى نهاية ٢٠٢٢، بمعدل نمو ٢١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، وفق ما أورده المركزى فى بيانه.

وفى سياق متصل ارتفعت أعداد البطاقات مسبقة الدفع إلى ٤٣,٨ ألف بطاقة لكل ١٠٠ ألف مواطن محققة معدل نمو ٣١٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، بحسب البيان.

ووفقا للمركزي، بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول ٤٦,٥ ألف محفظة لكل ١٠٠ ألف مواطن محققة معدل نمو ٥٤٪ خلال نفس الفترة.

وتشير المؤشرات أيضًا إلى تطور أعداد نقاط الإتاحة المالية، والتى تشمل كلا من فروع البنوك، والبريد المصري، ومؤسسات التمويل متناهى الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية ومقدمى الخدمة.

ووفق ما ذكره المركزي، وصل عدد نقاط البيع ومقدمى خدمات الدفع إلى ١٢١٤ نقطة لكل ١٠٠ ألف مواطن بمعدل نمو ١٠٧٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢.

وأكد المركزى أن إصداره للمؤشرات الرئيسية للشمول المالى يساهم بشكل فعال فى متابعة تطور أرقام ومعدلات الشمول المالي، مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكين المواطنين اقتصاديًا.

كما تساهم المؤشرات فى متابعة تطور استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وكذلك نقاط الإتاحة المالية بين كافة فئات المجتمع، بهدف دفع النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠ فى إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادى للمواطنين، وفقا للبيان.

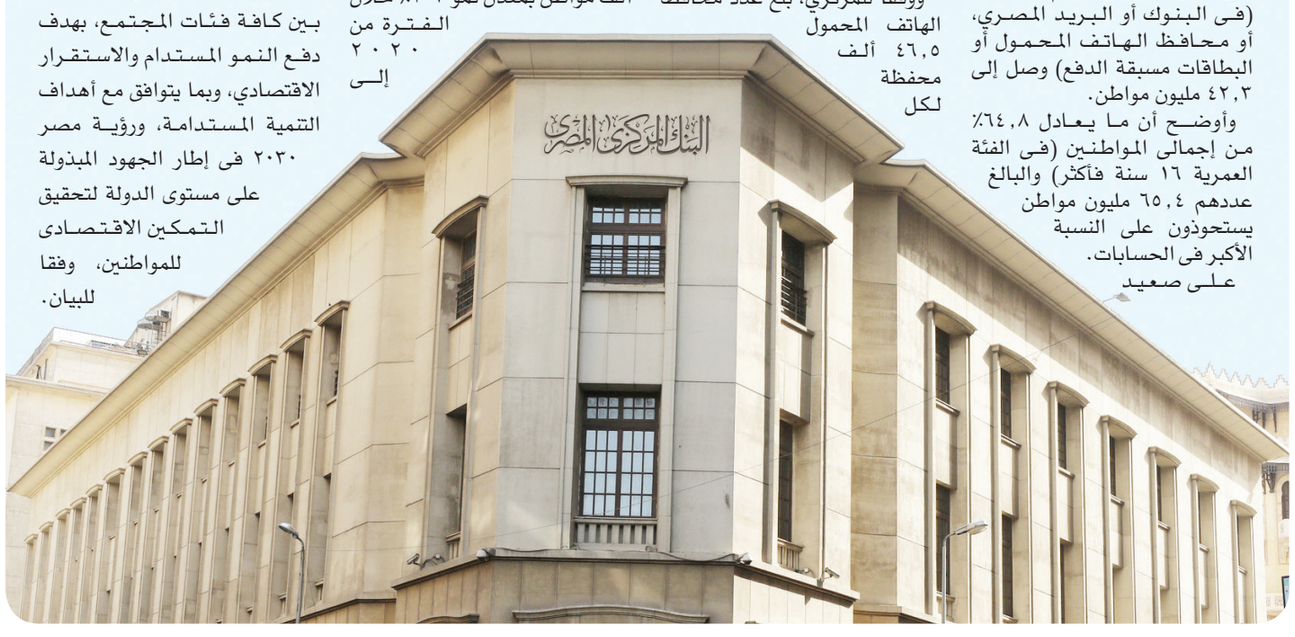

## توقعات بفقدانه ١٥٪ مع خفض الفائدة عليه..

# تراجع الدولار عالميًا يجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

**كتبت- منال عمر:**

قال مصرفيون إن تراجع قيمة الدولار عالميا طبقا للتوقعات سينعكس بالتأكيد بشكل إيجابى على مصر وباقى الأسواق الناشئة سواء من خلال عودة تدفقات محافظ المستثمرين الأجانب أو تراجع تكلفة الإقراض فى الأسواق الدولية بعد تسجيله مستوى قياسي.

قال ستيفن جين، الرئيس التنفيذى لشركة بورايزون إس إل جيه كابيتال، إن العملة الأمريكية عرضة لانخفاض بنسبة ١٠٪ إلى ١٥٪ خلال ١٨ شهرا المقبلين وسط توقعات باتجاه الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) لتثبيت وخفض الفائدة.

وكان الفيدرالى الأمريكى أبطا وتيرة رفع سعر الفائدة فى آخر اجتماع له ورفعها بنسبة ٠,٢٥٪ بعد التبعات السلبية لرفع الفائدة على البنوك الأمريكية وأشهرها إنهيار بنك سيليكون فالي.

وقال محمود نجله، المدير التنفيذ لأسواق النقد والدخل الثابت، إن مصر ستستفيد من حدوث تغيرات على تراجع سعر الدولار مثل باقى الأسواق الناشئة الأخرى وباقى دول العالم.

وأوضح أن توقعات نسبة ١٥٪ انخفاضا فى قيمة الدولار جاءت من احتمالات اتجاه الفيدرالى الأمريكى للانتقال من سياسة نقدية تقوم على رفع سعر الفائدة المعروفة باسم (السياسة التشددية) إلى (سياسة مرنه) تقوم على تثبيت وخفض سعر الفائدة على الدولار بعد ما فرض الدولار القوى تحديات على العالم بما فيهم البنوك الأمريكية.

وكان الفيدرالى الأمريكى رفع سعر الفائدة ٩ مرات على التوالى من العام الماضى وحتى آخر اجتماع له فى مارس لتقفز سعر الفائدة على الدولار من صفر فى المائة إلى ٥٪ بهدف كبح جماح التضخم الذى سجل أعلى معدل فى ٤٠ عاما.

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفى، إنه فى حال حدوث أى انخفاض فى سعر الدولار الأجنبية الذى يعد أحد الأدوات فى قياس قوته سيعيد مجددا من جاذبية الأسواق الناشئة ومنهم مصر فى عيون المستثمرين الأجانب.

وأوضح أن تراجع سعر الفائدة على الدولار سيقلل من شهية المستثمرين الاستثمار فى أصول دولارية مقابل زيادة تدفقاتهم على الأسواق الناشئة للاستفادة من معدل العائد على العملات المحلية.

وقال محمود نجلة، إن جزء من أزمة الأوضاع الاقتصادية التى تعانى منها مصر جاءت بسبب رفع الفيدرالى الأمريكى سعر الفائدة على الدولار بما أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب من الأسواق الناشئة لصالح الملاذات الآمنه ومن أهمها الدولار.

وأوضح أن خفض الفائدة على الدولار سيؤدى إلى عودة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة مجددا من خلال بيع الدولار وشراء الجنيه للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية لارتفاع سعر الفائدة المقدم عليها.

وتعانى مصر من ضغوط شديدة بسبب نقص المعروض من النقد الأجنبى بعد خروج ٢٢ مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة فى أدوات الدين المصرية (أذون وسندات خزانة) على أثر التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

وأضاف «نجلة» أن الأسواق الناشئة ومنها مصر ستكون الفرصة البديلة للمستثمرين الأجانب لاستثمار فيها بعد تراجع قيمة الدولار ١٥٪، وسيعملون مجددا على توزيع محافظهم فى دول مختلفة بدلا من تركيزها فى أمريكا.

وتعد الاستثمارات غير المباشرة أحد الأدوات التى تساهم بشكل مؤقت فى تقوية العملة المحلية أمام الدولار لزيادة الطلب على شرائها مقابل زيادة المعروض من الدولار.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، إن تراجع قيمة الدولار على أثر تراجع سعر الفائدة عالميا ينعكس على تراجع تكلفة الإقراض الخارجى على مصر سواء طرح صكوك أو سندات فى الأسواق الدولية.

وأوضح أن سعر الفائدة على الدولار عالميا يعد أحد المدخلات المؤثرة فى تحديد تكلفة سعر الفائدة على الطروحات الحكومية فى الأسواق الدولية.

وكانت وزارة المالية باعت أول صكوك سيادية وفقا للشريعة الإسلامية خلال شهر فبرير الماضى بقيمة ١,٥ مليار دولار لكن بسعر فائدة ١٠,٨٧٥٪ وهو أعلى تكلفة تحملتها خلال آخر ١٠ سنوات بسبب ارتفاع اسعار الفائدة عالمياً الذى يعد غير مشجع للجوء للأسواق الدولية مجددا.

وكان محمد عباس فايد، الرئيس التنفيذى لبنك أبو ظبى الأول مصر، أحد البنوك المشاركة فى نجاح أول طرح للصكوك بخلاف طروحات سندات فى سنوات سابقة قال فى تصريحات صحفية سابقة إنه يجب الحذر من اللجوء للأسواق الدولية حاليا بسبب تكلفة ارتفاع سعر الفائدة عالميا بعد ما ارتفعت من ٢,٥٪ فى سنوات سابقة إلى ١٠٪.

وقال المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إن تكلفة الإقراض الخارجية من طرح سندات دولارية أو صكوك سيادية فى الأسواق الدولية ستنخفض على مصر مع تراجع سعر الفائدة عالمياً على الدولار.

«تراجع قيمة الدولار عالمياً سيؤدى إلى التخفيف من الضغوط الواقعة من زيادة سعر الفائدة على الإقراض والحصول على تمويلات لسد الفجوة التمويلية باسعار رخيصة» وفق ما قاله نجلة.

## بتكلفة استثمارية ٢,٩ مليار دولار..

# «البنك الأهلى» يتعاون مع مجموعة «سيكم» لدعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة

**كتبت- منال عمر:**

أعلن البنك الأهلى المصرى توقيع بروتوكول تعاون مع مجموعة شركات سيكم لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات المختلفة التى تندرج تحت مظلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتعريف البنك المركزى المصرى وذلك من خلال الزراعات التعاقدية.

قام بتوقيع الاتفاقية طارق حسن رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الاهلى المصرى وبحضور فرق العمل من الجانبين.

وقال طارق حسن، إن البنك الأهلى له دور رائد فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة فى توفير فرص عمل جديدة فى المجالات التى تمس الاحتياجات الأساسية للمواطنين من ضمنها مشروعات التنمية الزراعية.

وأوضح أن البنك يدعم المشروعات الزراعية من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوفير آليات تمويل تلبى كافة الاحتياجات التمويلية لكافة المشروعات بكافة قطاعات النشاط الاقتصادى سواء من موارده الخاصة أو بالتعاون مع مؤسسات التمويل المحلية والدولية سواء فى صورة قروض قصيرة أو متوسطة الأجل.

وأضاف أن البروتوكول يعد امتدادا لمجهودات البنك الأهلى المصرى فى توفير الحلول المالية وغير المالية لعملائه فى مختلف القطاعات، بما فى ذلك ما تضمنته مبادرة البنك المركزى المصرى لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقا لاحتياجات العملاء المختلفة على أن يتم ذلك من خلال أى من آليات التمويل وفقا ومحددات كل برنامج.

ومن بين برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البنك توفير التمويل اللازم للمزارعين بغرض المساهمة فى تمويل شراء مستلزمات الإنتاج والمصاريف التشغيلية القائمة على خدمة كافة أنواع الخضر والفاكهة ذات صفات وراثية عالية الإنتاج والصالحة للتصدير وفق ما قاله طارق حسن.

وأضاف أن البنك يولى اهتماما كبيرا بتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادى والمرتبطة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين والتى يُعد من أهمها مشروعات الإنتاج الزراعى ، وكذا تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية وفقا لقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ ومشروع النظام المتكامل للتنمية الزراعية المستدامة حيث تم خلال البروتوكول عرض مجموعة من الخدمات المتكاملة التى يتم توفيرها لأصحاب المزارع الصغيرة وخاصة التى تديرها أو تمتلكها سيدات، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من استخدام مصادر الطاقة المتجددة وإنشاء كيانات جماعية للتغلب على مشكلة تفتت الحيازة الزراعية .

وقال حلمى إبراهيم حلمى عضو مجلس الإدارة بشركة سيكم القابضة للاستثمار، إن مجموعة شركات سيكم رائدة فى مجال الزراعة الحيوية وشراء وتوزيع وبيع المحاصيل الزراعية ودعم صغار المزارعين والإشراف الفنى على العملية الزراعية وإرسال مهندسين زراعيين مختصين لمتابعة المنتجين والتأكد من التزامهم بشروط الاستزراع حتى يكون الناتج النهائى للمحصول مطابقا للمواصفات التصديرية.

وأشار إلى أن تعاون البنك الأهلى مع مجموعة شركات سيكم التى تعد رائدة فى مجال الزراعة التعاقدية والمحاصيل الزراعية والدعم الفنى على العملية الزراعية، سيتيح التمويلات اللازمة لمشروعات القطاع الزراعى بمختلف أنواعها، الأمر الذى يعزز من سهولة وكفاءة العمليات وهو ما يخلق فرص للتوسع للأعمال القائمة وتوفير التمويل والخدمات الاستشارية والتدريبية، والاستفادة من خبرات الشركة الواسعة فى قطاع الزراعة وتوفير حزمة من الخدمات غير المالية للمشروعات المؤهلة للاستفادة من هذا البروتوكول.

# نمو صافى أرباح «QNB الأهلى» 114 % خلال 3 شهور

**كتبت- منال عمر:**

أعلن بنك QNB الأهلى زيادة معدل نمو صافى أرباحه بنسبة ١١٤٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وقال البنك، فى بيان له بشأن نتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية فى مارس ٢٠٢٣، إن صافى أرباحه المجمعة ارتفع إلى ٤,٧١٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢,٥٠٧ مليار جنيه عن نفس الفترة فى ٢٠٢٢.

وأضاف البنك فى بيانه أن إجمالى الأصول المجمعة للبنك سجلت ٥٢٥ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ٤٢ مليار جنيه مقارنة بديسمبر ٢٠٢٢ وبنسبة نمو ٩٪.

وزادت محفظة القروض والسلفيات بقيمة ١٧ مليار جنيه لتصل إجمالاً إلى ٢٤٥ مليار جنيه بنهاية مارس وبما يمثل نمواً قدره ٨٪ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٢ فى ظل استمرار السياسات الداعمة لنمو الاقتصاد القومي.

فيما بلغت الحصة السوقية للبنك من إجمالى القروض ٥,٦٤٪ فى ديسمبر٢٠٢٢ (طبقا لآخر بيانات متاحة من البنك المركزى المصري) ليحافظ البنك على صدارته كأكبر بنك خاص مقرض فى مصر، وفقا للبيان.

وبنهاية مارس ٢٠٢٣، بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة حوالى ٢٥,٢٥٪ من إجمالى محفظة القروض متخطية مستهدف البنك المركزى والذى تحقق بالفعل فى ديسمبر ٢٠٢١.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة ٤,٦٧٪ من إجمالى محفظة قروض البنك فى نهاية مارس ٢٠٢٣ وفقا للبيان.

بينما بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض دون المستوى ١٢٤,٨٪ وبلغ معدل كفاية رأس المال مستوى ٢١,٢٢٪ فى ظل التطبيق الأمثل للسياسات الائتمانية.

وسجل رصيد ودائع العملاء ٤٤٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ٣٦ مليار جنيه، وبنسبة نمو ٩٪ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٢ مدفوعة بالنمو فى كافة مجالات الأنشطة.

وبلغت الحصة السوقية للبنك من إجمالى الودائع ٤,٧٤٪ فى ديسمبر ٢٠٢٢ (طبقا لآخر بيانات متاحة من البنك المركزى المصري).

وبلغت نسبة القروض إلى الودائع ٥٥,٤٪ (فى نهاية مارس ٢٠٢٣) مقارنة بمتوسط ٤٧,٧٪ للقطاع المصرفى (فى ديسمبر ٢٠٢٢ طبقا لآخر بيانات متاحة من البنك المركزى المصري) فى ظل التركيز على نمو العمليات المصرفية الأساسية مع الحفاظ على معدلات سيولة عالية فى كافة العملات، بحسب بيان البنك.

# مؤسسة التجارى الدولى تشارك «ساويرس» فى قوافل طبية لأطفال الصعيد

**كتبت- منال عمر:**

وقعت مؤسسة البنك التجارى الدولى اتفاقية شراكة جديدة مع مؤسسة ساويرس، ومؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية، لتنفيذ خدمات القوافل الطبية فى قرى صعيد مصر، وفق بيان صادر للبنك.

وبحسب البيان تستهدف القوافل الطبية تقديم الرعاية الصحية وتوفير الكشف الطبى والفحص والأدوية للأطفال فى تخصصات العظام، والرمد، والجلدية، والأنف والأذن، بالإضافة إلى خدمات التوعية الصحية.

وتم توقيع الاتفاقية بمقر مؤسسة ساويرس وذلك بحضور نادية حسني، أمين عام مجلس أمناء مؤسسة البنك التجارى الدولي، والمهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجارى الدولي، ودينا أحمد، مخطط أول برامج بمؤسسة البنك التجارى الدولي، ولوجين حسين، مخطط أول برامج بمؤسسة البنك التجارى الدولي، وإيرينى صفوت، مخطط برامج بمؤسسة البنك التجارى الدولي.

وحضر من مؤسسة ساويرس المهندسة نورا سليم المديرة التنفيذية للمؤسسة، وروزة عبد الملك، مديرة قطاع الشراكات، وناهد يسرى، مديرة قطاع التمكين الاجتماعي، ومحمد لطفي، مسؤول أول قطاع الشراكات، وحنان خيال مسؤول أول قطاع التمكين الاجتماعي.

وأكد المهندس شريف السعيد مدير مؤسسة البنك التجارى الدولي- مصر، أهمية التعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق الأهداف المشتركة فى تقديم كامل الدعم المجتمعى للفئات الأكثر احتياجاً ولا سيما الأطفال الذين توليهم مؤسسة البنك التجارى الدولى عناية خاصة فى ملف الصحة.

وأضاف السعيد أن الشراكة مع مؤسسة ساويرس ومؤسسة إبراهيم أحمد بدران ستهدف إلى تحقيق التنمية المتكاملة لدعم طفل صعيد مصر صحياً واجتماعياً وبيئياً لكى يكون عضوا فعالا فى المجتمع المصرى ويحظى بحياة كريمة.

كانت مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية أطلقت مبادرة «بيت يحميني» فى يونيو ٢٠٢٠، بميزانية قدرها ٥٠ مليون جنيه لتوفير مساكن ملائمة وآمنة للأسر الأكثر فقرًا، بالإضافة لتقديم الخدمات الصحية من خلال القوافل الطبية وأنشطة رفع الوعي، وتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية فى المحافظات والقرى النائية الأكثر فقرًا والأشد احتياجًا، وفقا للبيان.

### MBG تتوقع رواج حقيقى بعد عيد الفطر..

# بوابات السوق العقارى تستقبل «المصريين بالخارج»

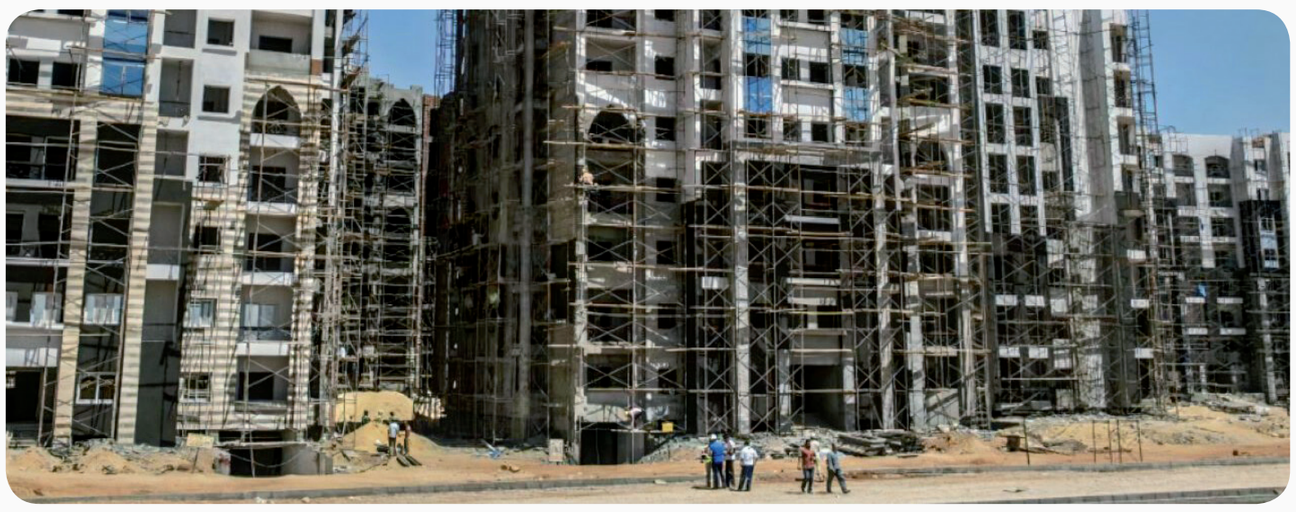

أكد الدكتور محمود العدل، رئيس شركة MBG للاستثمار العقارى، أن السوق العقارى المصرى سيشهد رواج حقيقى عقب إجازة عيد الفطر المبارك، وخاصة عقب عودة المصريين بالخارج، مؤكدا أن القطاع العقارى المصرى أثبت أنه الأفضل على مدار الـ ٥ أعوام السابقة، وشهادات الادخار لن تؤثر على مبيعات القطاع العقارى.

وأوضح أن القطاع العقارى يشهد زخمًا فى إقبال المصريين العاملين بالخارج، بعد انخفاض سعر العقارات، بالنسبة لقيمة الدخل فى ظل خفض قيمة الجنيه، موضحا أن ارتفاع الدولار مقابل الجنيه، جعل من العقار المصرى وعاء ادخارى جديد لحفظ قيمة الأموال، لافتًا إلى أن الإقبال على شهادات ادخار البنوك أصبح يجتذب كبار السن، وأصحاب المعاشات.

وأشار إلى أن القطاع العقارى المصرى، أثبت خلال الـ ٥ سنوات الأخيرة أن العقار هو الأكثر أمانا للإدخا، مؤكدا أن شهادات الإدخار غير مؤثرة على مبيعات القطاع العقارى، فلكل نوع له عملائه ، وسيظل القطاع العقارى الأكثر أمانا رغم كافة التحديات.

وعن تأثير رفع الفائدة على القطاع العقاري، أوضح أنه خلال العام الماضى ارتفعت سعر الفائدة حوالى ٨٪ وعلى الرغم من ذلك ارتفعت مبيعات القطاع، لافتا إلى أن الشركات العقارية حققت خلال العام الماضى مبيعات بقيمة تجاوزت الـ ١٣٢ مليار جنيه، رغم العديد من العوامل التى أثرت على السوق العقارى فى مصر.

وأوضح أن مشترى شهادات الادخار ينقسمون إلى شرائح، فمنهم من يعتزم شراء الشهادات ولو انخفض سعر الفائدة لـ٧٪ .، وهناك شريحة ستبحث عن فرص بديلة سواء الذهب أو العقارات أو التجارة نظرا لأن سعر العائد من الشهادات أقل من نصف نسبة التضخم.

وأضاف الدكتور محمود العدل، ان انتقال الحكومة للعمل بشكل رسمى داخل العاصمة الإدارية، والتى بدأت عدد من الوزارات العمل بشكل رسمى وكامل من داخل الحى الحكومى بالعاصمة الإدارية، يعد أول انتقال رسمى للعاصمة الإدارية من القاهرة منذ أكثر من ٢٠٠ عام.

وأوضح رئيس شركة MBG للاستثمار العقارى، أن العاصمة الإدارية هى بداية حقيقية للجمهورية الجديدة، وهى بمثابة مشروع مصر المستقبل ، وأولى مدن الجيل الرابع، التى تتميز بأنها مدن ذكية، تقوم على بنية تحتية ذكية، وتستخدم التكنولوجيا فى كافة مرحلها، حتى ن الورقيات ستختفى مع بداية العمل من العاصمة الإدارية، وهو ما يدعم عصر التحول الرقمى الذى تنتهجه الحكومة المصرية فى الوقت الراهن.

وأشار إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة، هى مشروع مصر المستقبل، واستطاعت أن تكون بوصلة القطاع العقارى، وسيستمر الاستثمار بها لمدة ١٠٠ سنة قادمة، لافتا إلى أن مصر تصدرت أهم ١٠ دول عربية مستقبلة لمشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر حسب التكلفة الاستثمارية خلال الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٩، بواقع ٤٧٦ مشروعاً بلغت تكلفتها الاستثمارية ١٢٤,٤٨ مليار دولار، لافتا إلى أن مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر التى استقبلتها مصر وفرت وظائف وصلت لـ ٢٥٠ ألف وظيفة.

### التركيز على أسواق المملكة المتحدة والخليج..

# «باراجون» تتحالف مع «أدير العالمية» لتسويق منتجاتها عربيًا وأوروبيًا

وقعت شركة باراجون للتطوير العقارى اليوم مذكرة تفاهم مع شركة أدير العالمية المتخصصة فى الخدمات العقارية المتكاملة. تتضمن المذكرة إقامة تحالف استراتيجى بين الشركتين تتولى شركة أدير العالمية بمقتضاه تسويق منتجات باراجون العقارية الفاخرة فى الأسواق العربية والأوروبية، مع التركيز بشكل خاص على أسواق المملكة المتحدة ودول الخليج. كما تمثل مذكرة التفاهم أيضًا الانطلاقة الأولى لشركة أدير العالمية فى السوق المصرى وتتضمن الإعلان عن خطط مشتركة للتوسع فى السوق العقارى المصري، وتقديم حلول عقارية مبتكرة.

أقيمت مراسم التوقيع على مذكرة التفاهم خلال حفل السحور السنوى الذى أقامته شركة باراجون للتطوير العقاري، بحضور المهندس/ بدير رزق، الرئيس التنفيذى لشركة باراجون للتطوير العقاري، والمهندس/باسل الصيرفي، الرئيس التنفيذى لشركة أدير العالمية، ولفيف من أعضاء الإدارة العليا بالشركتين، وممثلى الصحافة ووسائل الإعلام والمهتمين بالشأن العقارى فيس مصر.

وتُعد باراجون أولى شركات التطوير العقارى المصرية التى تتعاون مع شركة أدير العالمية ، كجزء من رؤيتها الرائدة فى إدخال المفاهيم العقارية الحديثة والمبتكرة وإبرام الشراكات الواعدة لخلق فرص جديدة لها فى مصر والعالم، ومن خلال هذا التحالف الاستراتيجى سيتم إتاحة الفرصة لشركة باراجون للانطلاق فى الأسواق العقارية العالمية فى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون الخليجي، وستتمكن من تسويق منتجاتها العقارية الفاخرة اعتمادا على الخبرات التسويقية الواسعة لشركة أدير العالمية فى تلك الأسواق، وتقديمها لحلول عقارية متكاملة فى مجالات الاستثمار والبيع وتسويق وتأجير وإدارة الأصول، وريادتها فى مجالى الاستثمار والوساطة العقارية.

وقال المهندس بدير رزق، الرئيس التنفيذى شركة باراجون، أنّ التوقيع على مذكرة التفاهم مع شركة أدير العالمية يأتى انطلاقًا من حرص الشركة على تصدير منتجاتها العقارية المتميزة فى أسواق أوروبا والخليج، عن طريق التعاون مع الكيانات الاستثمارية والعقارية الكبرى والمتخصصة فى الاستثمار والتسويق العقارى مثل شركة أدير العالمية. وأضاف أنّ هذه التحالفات تمثل ركيزة أساسية لاستراتيجية باراجون القائمة على التوسع والنمو والتركيز على ملف تصدير العقار الذى أصبح بالإضافة لما سبق، من أهم عوامل جذب العملات الأجنبية للدولة والمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطني.

وعبر رزق عن سعادته باختيار أدير العالمية لشركة باراجون لتكون نقطة انطلاقها فى السوق المصري، مشيرا إلى استراتيجية باراجون تستهدف إقامة المشروعات العقارية الذكية والمستدامة وفقا لأعلى المعايير العالمية، خاصة السوق المصرى الذى يعد سوقًا جاذبًا للاستثمارات طويلة الأجل، وأشاد فى كلمته أنّ التعاون مع أدير العالمية يمثل خطوة ممتازة لتسويق منتجات باراجون فى الأسواق العالمية بصورة احترافية.

وأكد المهندس باسل الصيرفي، الرئيس التنفيذى لشركة أدير العالمية، أن النجاح الذى حققته أدير العالمية خلال ٢٠٢١ شجعها على الدخول لعدد من أهم الأسواق العقارية فى الأسواق المختلفة كالخليج وبريطانيا، ويعد السوق المصرى أيضا من الأسواق الواعدة المليئة بالفرص الاستثمارية الهامة رغم التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية الحالية، موضحًا أن التعاون مع باراجون للتطوير العقارى يمثل فرصة ثمينة لتوسع شركة أدير فى السوق المصرى الذى يضم عددًا هائلًا من المشروعات العقارية الرائدة، وهو ما يتيح لشركة أدير العالمية استعراض خدماتها فائقة الجودة فى مجالات بيع وتسويق وتأجير وإدارة العقارات والاستثمار والوساطة العقارية.

وأضاف الصيرفي، أنه لدى شركته خطة واسعة وشاملة للدخول فى السوق المصري، مما سيساهم بدوره فى إدخال المزيد من الاستثمارات إلى السوق المصري، فضلا عن جلب فرص جيدة من الاستثمارات الخارجية وإدارة المزيد من المحافظ والأصول العقارية.

### لتحقيق أعلى عوائد..

# «مصر الجديدة للإسكان» تطرح «مدينة غرناطة » على المستثمرين

نظمت شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير إحدى شركات الشركة القابضة للتشييد والتعمير احتفالا بذكرى مرور ٩٥ عاما على إنشاء مدينة غرناطة أحد أهم المواقع التراثية فى مصر بحضور أسامة الحسينى – رئيس الشركة القابضة للتشييد والتعمير وعدد كبير من كبار المطورين العقاريين ورؤساء البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الكبرى والشركات السياحية والشخصيات العامة والإعلاميين والصحفيين، وذلك بعد الانتهاء من تطويرها وترميمها بالكامل، وإعادة إحيائها مرة أخرى وتشغيلها لاستقبال الجمهور كواحدة من أهم المناطق الترفيهية بمنطقة مصر الجديدة .

وأشار المهندس تامر ناصر – الرئيس التنفيذى لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير خلال كلمته أن إعادة أحياء وتشغيل مدينة غرناطة يعتبر جزءا من خطة الشركة لاستغلال اصولها التراثية بما يحقق مستهدفات الشركة لتعظيم الاستفادة من هذه الأصول استثماريا لافتا الى أنها تعتبر أحد أهم المعالم التراثية والتاريخية فى مصر ، وشاهدا على العديد من الفترات الهامة فى تاريخ مصر المعاصر، ونموذجا فريدا للتخطيط والتصميم المعمارى لأول مدينة ترفيهية تم تأسيسها خلال أوائل القرن الماضى على يد البارون إمبان مؤسس شركة مصر الجديدة ، وذلك بعد الانتهاء بالكامل من ترميمها وتطويرها والذى بدء عام ٢٠١٧ واستغرق عامين وبتكلفة حوالى ٤٧ مليون جنيه فى إطار خطة الدولة لإحياء وتطوير القاهرة التراثية ومبانيها والحفاظ على الهوية المعمارية لهذه المبانى وهذا ما حرصت عليه الشركة فى أعمال تطوير المدينة المبنية على الطراز الأندلسى لتعود من جديد وجهة لراغبى الاستمتاع بقضاء اوقات ممتعة وسط أرجاءها التراثية .

وأشار ناصر إلى أن الشركة حرصت على إعادة ترميمها وتأهيلها للأصول المملوكة لها بمشاركة كبرى الشركات والكيانات المتخصصة أصحاب الخبرات الكبيرة والكفاءات العالية للارتقاء بمستوى الخدمات فى المواقع الهامة صاحبة التراث الاستثنائى على أرض مصر ، ومن هذه المواقع كانت مدينة غرناطة التى تحتفل الشركة بعودتها إلى الحياة بكامل رونقها مرة اخرى والتى تسعى الشركة خلال الفترة المقبلة لتعظيم العائد الاقتصادى والمالى لها والتسويق لمدينة غرناطة لتشغيلها مرة أخرى من قبل الشركات ذات الخبرات الكبيرة فى إدارة وتشغيل المناطق التجارية والترفيهية والخدمية و طرح للمدينة على الشركات الراغبة فى استغلال هذا المكان لتحقيق اعلى ربحية ممكنة للطرفين

وأضاف ناصر ان الطرح عبارة عن حق الانتفاع بالمدينة ل ٣ مناطق مختلفة على أكثر من مستثمر على أن يتم طرح كل منطقة منها على حده وهى منطقة المبنى الرئيسى بالمدرج والساحة الأمامية والتى تصلح لأنشطة ثقافية وسياحية ومعارض وحفلات، والمنطقة الثانية مبنى الاستراحة الملكية وهذه المنطقة يمكن أن تكون مطعم رفيع المستوى نظرا لطبيعتها حيث أنها كانت الاستراحة الخاصة بالملك فاروق وكان يشاهد من خلال التراس الخاص بها سبق الخيل مع الأمراء والملوك ، والمنطقة الثالثة منطقة الساحة الخلفية ،وتصلح للعديد من الأنشطة التجارية والسياحية والترفيهية .

وأشار ناصر الى ان الشركة تسعى لاستكمال مشروع تطوير الميريلاند أحد أعرق الحدائق التاريخية فى مصر بعد بدء تشغيله فى أنشطة متعددة وإعادة إحيائه مع تعظيم الإستفادة المالية منه وفقا لخطة الشركة الاستراتيجية فى الحفاظ على تاريخ الحديقة .

## استثناء «ابنى بيتك» من مهلة بناء الأراضى السكنية بالمدن الجديدة

كتبت: صفاء أرناؤوط

أعلن الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن منح العملاء المخصص لهم قطع أراض سكنية صغيرة بالمدن الجديدة، مهلة بدون مقابل، توازى ٢٠٪ من المدة الأصلية للتنفيذ، وذلك لاستكمال تنفيذ البناء، ( ما عدا ابنى بيتك )، وذلك للأراضى التى تم استلامها من عام ٢٠١٧ حتى تاريخ الإعلان، لاستكمال التنفيذ، مع السماح خلال المهلة الممنوحة باستخراج التراخيص، على أن يطبق ذلك على الأراضى السارى تخصيصها، أو الملغاة لعدم التنفيذ عن تلك الفترة، ولم يتم سحبها لحوزة الجهاز، ولم يتم طرحها على الموقع الإلكترونى للهيئة.

وأشار وزير الإسكان، إلى أن منح هذه المهلة، يأتى فى إطار حرص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على التيسير على المواطنين، وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة على المستوى المحلى والعالمي، وحرصاً منها على تحقيق الهدف المرجو من تخصيص الأراضى بمختلف مستوياتها للمواطنين بالمدن الجديدة، وهو إنشاء المواطنين لمساكنهم الخاصة، والانتقال للسكن والإقامة بتلك المدن، مما يسرع بتنميتها، وخلق فرص استثمارية جديدة، مما يؤدى لإتاحة المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأضاف المهندس أمين غنيم، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية للشئون العقارية والتجارية، أنه سيتم تطبيق المهلة بالشروط التالية: سداد جميع الأقساط المستحقة من قيمة قطعة الأرض بالأعباء المالية من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد قبل منح المهلة، مع عدم وجود مخالفات بنائية على قطعة الأرض، والتنازل عن أى دعاوى قضائية مرفوعة ضد الهيئة أو الأجهزة إن وجدت.

وأوضح « غنيم « أنه بمجرد انتهاء هذه المهلة، يجوز بناءً على طلب العميل، شراء مدة زمنية لاستكمال التنفيذ، والانتهاء من مشمول الرخصة، بمقابل مادى طبقاً للمعادلة الواردة بقرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (٨٤) بتاريخ ٦/٥/٢٠١٥ لقطع الأراضى السكنية الصغيرة.

### بنود العقود تمنحها الحق..

# شركات الاتصالات «المتهم البريء» فى ورطة تسويق أرقام العملاء

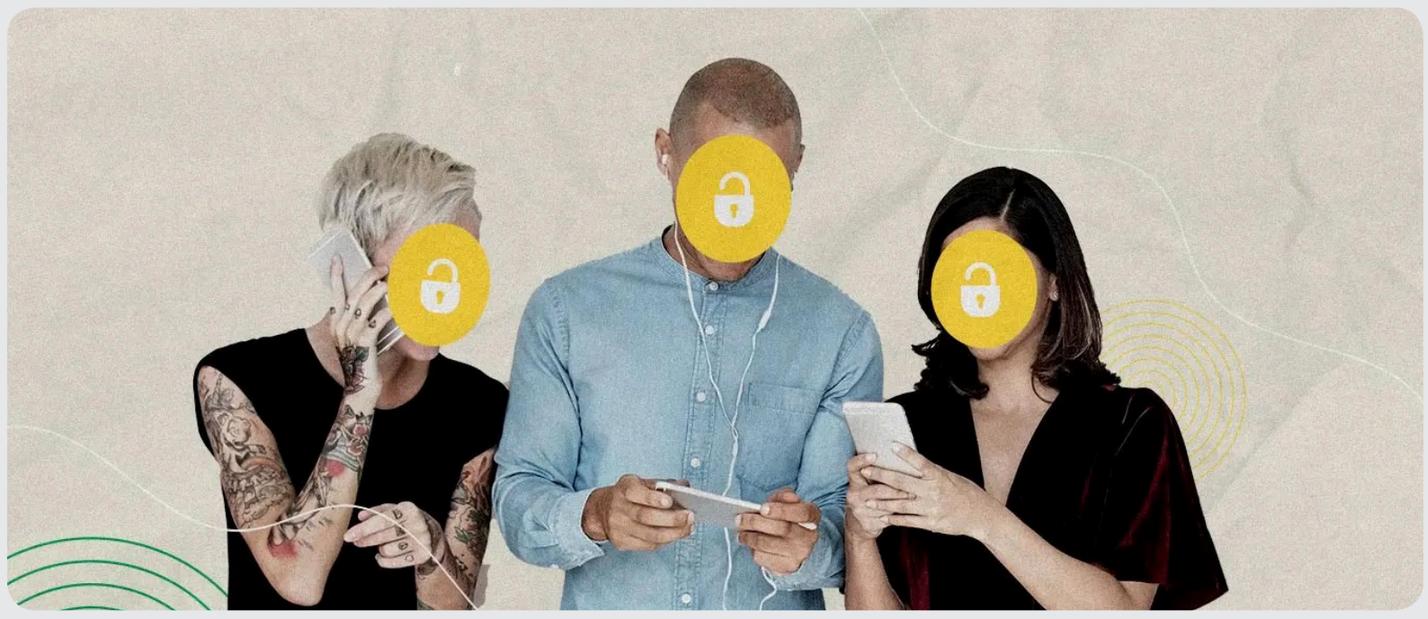

**تحقيق: ياسمين عبد الفتاح**

تفاقمت قضية بيع أرقام عملاء شركات الاتصالات لشركات الإعلانات أو خلال فترات الانتخابات للنقابات للأغراض التسويقية، مما أثار حفيظة العملاء والرأى العام والمختصين، خاصة ما تزايد انتشار الظاهرة خلال شهر رمضان الكريم عن طريق الاتصال أو رسائل عبر تطبيق «الواتس آب».

وبات السؤال الآن هل من حق شركات الاتصالات بيع أرقام العملاء لمن يدفع المقابل المجزي؟.. ورغم أن شركات الاتصالات تؤكد عدم البيع إلا للاستخدام فى أغراض تسويقية، والتى أشارت إلى وجود بنود فى التعاقدات مع العملاء تتيح لشركات الاتصالات هذا الأمر دون الرجوع للعميل طالما أن الأمر فى إطار الأغراض التسويقية، و-هو الأمر الذى يجهله معظم العملاء-، إلا إن هذا الرد لم يمنع بعض المعنيين من البحث فى هذا الأمر ومدى قانونيته.

وينص قانون حماية البيانات الشخصية، الصادر برقم ١٥١ لسنه ٢٠٢٠، فى المادة (٧٣) على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه ولا تجاوز ٥٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام أثناء تأدية وظيفته فى مجال الاتصالات أو بسببها بأحد الأفعال الآتية:

إذاعة أو نشر أو تسجيل لمضمون رسالة اتصالات أو لجزء منها دون أن يكون له سند قانونى فى ذلك، كذلك إخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو لجزء منها تكون قد وصلت إليه، كما يتضمن القانون الامتناع عمدًا عن إرسال رسالة اتصالات بعد تكليفه بإرسالها، واخيراً إفشاء أية معلومات خاصة بمستخدمى شبكات الاتصال أو عما يجرونه أو ما يتلقونه من اتصالات وذلك دون وجه حق.

كما يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه ولا تجاوز ١٠٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام بإفشاء أو نشر أو إذاعة أية معلومات حصل عليها بحكم وظيفته أو بسببها عن منشأة عاملة فى مجال الاتصالات متى كان من شأن ذلك أن يؤدى إلى قيام منافسة غير مشروعة بين المنشآت العاملة فى هذا المجال، وفقا للمادة (٧٥).

**ايمن محسب**

مع عدم الإخلال بالحق فى التعويض المناسب عاقبت المادة (٧٥)، وذلك الحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

١- استخدم أو ساعد على استخدام وسائل غير مشروعة لإجراء الاتصالات.

٢- تعمد إزعاج أو مضايقة غيره بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات.

ووصلت الأزمة إلى مجلس النواب من خلال تقديم طلب الإحاطة لوزير الاتصالات، وكشف البرلمانى أيمن محسب عضو مجلس النواب، فى طلب الإحاطة تفاصيل بيع شركات الاتصالات بيانات العملاء للغير لأغراض تسويقية أو ائتمانية، وتأخر إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية الصادر برقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

وأوضح «محسب» – فى طلبه –، أن بعض شركات الاتصالات فى مصر تعمل على تحقيق مكاسب ضخمة من خلال استغلال بيانات عملائها وبيعها إلى شركات أخرى لأغراض تسويقية وائتمانية، وهو الشرط الذى يوافق عليه العملاء فى العقد، والذى غالبًا لا يتم التدقيق فيه؛ مما يجعل بيانات العميل متاحة للشركة لحصد الملايين، وهو ما يصبح لاحقا مصدر إزعاج وملاحقة للمواطنين، حيث يتلقى المواطنين مئات الرسائل الهاتفية التى تعلن عن خدمة أو سلعة أو الفوز بجائزة مالية أو رحلة أو رصيد للهاتف ليجد المواطن نفسه فريسة لشركات وجهات مجهولة تنتهك خصوصيته او تقوم باستغلاله فى عمليات النصب.

**راضي عبد المعطي**

وأضاف: أن شركات الاتصالات تملك كم هائل من المعلومات والبيانات الشخصية التى يتم جمعها منذ التعاقد على الخدمة ومع استمرار وجود الشخص عملاء لدى الشركة حيث يتم تحديث الدورى للبيانات... وطالب محسب الشركات بالعمل على حماية بيانات عملائها والحرص على عدم استغلالها والمتاجرة بها.

وأكد عضو مجلس النواب، أن العقد الموقع بين إحدى شركات الاتصالات والعملاء نص على السماح للشركات بالإفصاح عن كافة البيانات الخاصة بالعملاء بغرض الخدمات التسويقية والائتمانية، وتم ذلك بعد موافقة الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات دون تحديد واضح ماهى البيانات التى يحق للشركات الإفصاح عنها أو مشاركتها مع الغير، ويتم ذلك دون أن يحصل المواطن على نسبة من أرباح الشركة من استغلال بياناته الشخصية.

وأكد اللواء راضى عبد المعطى رئيس جهاز حماية المستهلك السابق، على وجود فوضى فى التعامل مع البيانات فى مصر فلا تحكمها قوانين أو لوائح حتى باتت المعلومات الشخصية متاح الاطلاع عليها من قبل فئات متعددة لا تقتصر على أجهزة اتخاذ القانون والهيئات الحكومية بل تمتد الى كيانات غير حكومية أيضًا.

ويُحمّل «راضى» هذه الأزمة إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيرًا أن هذه الفوضى فى تداول بيانات العملاء يرجع لتأخرها فى إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية بهدف حماية تلك البيانات.

ولفت رئيس جهاز حماية المستهلك السابق، إلى أنه تم تشريع قوانين منذ سنوات لمعاقبة كل من يخترق البيانات الشخصية لأى مواطن دون علمه تصل للحبس والغرامة، مؤكدًا أن القانون يعاقب بالحبس لمدة سنة وغرامة لا تقل عن ٥٥ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين لمن تداول أو أفصح عن بيانات شخصية بأى وسيلة فى غير الأحوال المصرح بها قانونيا أو بدون موافقة الشخص المعني، مستطردًا: كما يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه كل من استخدم بيانات شخصية لمواطن دون موافقته فى أنشطة التسويق الإلكتروني.

### رغم التراجع فى النمو على مستوى الإقليم..

# مصر الأولى بالمنطقة فى صفقات الشركات الناشئة

## وزير الاتصالات يرحب باستضافة «إيتيدا» مجموعة عمل مع الشركات الحكومة

**كتب: إبراهيم علي:**

التقى الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجموعة من رواد الأعمال ومؤسسى الشركات التكنولوجية الناشئة، ضمن فعاليات "يوم الشركات الناشئة.. تواصل مستمر" الذى نظمته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمركز إبداع مصر الرقمية – قصر السلطان حسين كامل، لمناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بسبل تعزيز نمو قطاع الشركات التكنولوجية الناشئة، وتذليل العقبات التى تواجه رواد الأعمال.

وقال طلعت إن حجم سوق الشركات الناشئة على مستوى العالم يبلغ نحو ٣ تريليون دولار؛ حيث يعد قطاع الشركات الناشئة أحد الركائز الأساسية فى كل الاقتصاديات سواء فى الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات الكبرى أو فى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة؛ موضحا أن هناك تراجعا على مستوى العالم فى استثمارات رأس المال المخاطر فى الشركات الناشئة على مدار العامين الأخيرين؛ مشيرا إلى أنه قد بلغت نسبة تراجع الاستثمارات فى هذا القطاع خلال الربع الأول من هذا العام أكثر من ٥٤٪ على مستوى العالم نتيجة للأزمة الاقتصادية والجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة.

وأشار الوزير إلى تراجع الاستثمارات فى الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا وباكستان خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة بلغت ٧٠٪ عن الربع الأول من العام الماضى وهو ما يشكل تحدى على كل عناصر المنظومة سواء شركات ناشئة، وباقى العناصر الداعمة سواء حكومة أو منظمات العمل المدنى أو قطاع خاص.

وأوضح أن مصر حققت نموا فى الاستثمارات بالشركات الناشئة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة تتراوح بين ٣-٤ ٪ خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة عن العام الذى يسبقه على الرغم من التراجع فى النمو على مستوى الإقليم؛ كما شغلت مصر المركز الأول فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى عدد الصفقات الاستثمارية فى الشركات الناشئة خلال عام ٢٠٢٢ وهو الأمر الذى يبرهن على قدرة الشركات على الإبداع وتقديم حلول ذات قيمة؛ مضيفا أن مصر حققت نمو فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، كما شغلت المركز الثانى فى منطقة شمال آفريقيا والشرق الأوسط فى حجم الصفقات.

واستعرض جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم الشركات الناشئة من خلال أربعة محاور وهى المحور الأول: النفاذ إلى القطاع الحكومى من خلال نفاذ تسويقى لإجراء عمليات تجارية مع القطاع الحكومى، أو تيسير الإجراءات التى تتطلبها الجهات المختلفة؛ موضحا أنه عقب اللقاء السابق مع رواد الاعمال فى العام الماضى تم بدء التعاون مع هيئة الاستثمار ووزارة المالية، ومصلحتى الضرائب والجمارك، وهيئة الرقابة المالية لتسهيل الإجراءات للشركات الناشئة.

كما يتم التعاون حاليا مع هيئة الاستثمار لتسهيل إنشاء الشركات الافتراضية بدون مقر، والسماح بتسجيل مقر الشركات الناشئة بأحد مراكز إبداع مصر الرقمية "كريتيفا"، كما يتم حاليا التعاون مع مصلحة الضرائب لتسهيل إجراءات المعاملات الضريبية.

ولفت إلى أن المحور الثانى يتمثل فى النفاذ إلى القدرات من خلال توفير مجموعة من البرامج والمبادرات التدريبية لضخ المزيد من الكوادر المدربة لسوق العمل التى تتطلبها الشركات العالمية والمحلية الكبرى والشركات الناشئة، كما سيتم إتاحة "بنك المهارات" من خلال "إيتيدا" والذى يضم الموارد البشرية التى تلقت التدريب من الوزارة لكى تستطيع الشركات الناشئة التواصل معها؛ موضحا أنه يتم العمل على انشاء معمل لإبداع التطبيقات الحكومية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولى GIZ فى مركز إبداع مصر الرقمية الجيزة يتم من خلاله دعوة مجموعة من الشركات الناشئة لتصميم برامج سيتم الاستعانة بها فى مختلف اجراءات العمل الحكومى وعند نجاحها سيتم التعاقد معها، كما سيتم تدريب كوادر الشركات الناشئة على احتياجات جهات الحكومة من تطبيقات وحلول.

وتابع أن المحور الثالث يتمثل فى النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال المعارض التى تقام بالخارج لإتاحة الفرصة للشركات لعرض منتجاتها وحلولها؛ مضيفا أنه سيتم تنظيم محافل تشبيك نوعية يتم من خلالها دعوة الشركات الناشئة والجهات العاملة فى كل قطاع لتسهيل نفاذ هذه الشركات لكافة القطاعات؛ موضحا أن المحور الرابع يتمثل فى النفاذ إلى الاستثمارات من خلال التعاون مع البنك المركزى وهيئة الاستثمار لإتاحة صناديق استثمارات للشركات الناشئة لتيسير الاستثمار فى هذه الشركات سواء من الناحية الإجرائية أومن ناحية الحصول على موارد مالية.

كما تم التعاقد مع شركة "بلج اند بلاى لإدارة مركز إبداع مصر الرقمية – قصر السلطان حسين كامل و٥٠٠ لإدارة مركز إبداع مصر الرقمية – الجيزة لتوطين هذه الخبرات فى مصر، وتنمية الاستثمارات فى الشركات الناشئة، وزيادة أعداد لشركات التى يتم احتضانها فى المراكز، وتدريب شباب من مختلف المحافظات على إدارة مراكز إبداع مصر الرقمية.

وأضاف طلعت أنه يتم إنشاء مراكز إبداع مصر الرقمية "كريتيفا" لتقديم سلسلة القيمة للشركات الناشئة حيث من المستهدف الوصول إلى ٣٠ مركزا على مستوى الجمهورية؛ موضحا أنه تم افتتاح ٨ مراكز ومن المقرر افتتاح ١٧ مركزا جديدا فى ٢٠٢٣ على أن يتم افتتاح باقى المراكز خلال ٢٠٢٤.

وتضمنت فعاليات اليوم عقد جلسة نقاشية بعنوان "يوم الشركات الناشئة... نحو رؤية مستقبلية لريادة مستدامة"؛ بمشاركة المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا"، و حسام هيبة الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمهندس طارق القاضى مؤسس قمة "تكني" ومؤسس ورئيس شبكة البحر المتوسط للاستثمار الملائكي، و كريمة الحكيم مديرة "بلج اند بلاي" مصر، و عبد الحميد شرارة المؤسس والرئيس التنفيذى لقمة "رايز أب"، و عز الدين زعزع مدير برنامج "٥٠٠" مصر.

واستعرض المشاركون بالجلسة عناصر نجاح قطاع الشركات المصرية التكنولوجية الناشئة، وسبل تحسين منظومة ريادة الأعمال فى مصر واستدامة نمو الشركات المصرية الناشئة.

وأوضح المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" أن وفرة رواد الأعمال المبتكرين فى مصر تعد من أهم عوامل نجاح قطاع الشركات الناشئة فى مصر والذى ينمو للعام الخامس على التوالي، مشيرا إلى برامج ومبادرات الهيئة التى تستهدف تهيئة بيئة الأعمال ودعم سلسلة القيمة بهذا القطاع الواعد وتغطية مختلف مراحله؛ مضيفا أن الهيئة تقوم بالتعاون مع صناديق الاستثمار والمشغلين العالمين فى مراكز إبداع مصر الرقمية حيث تستهدف الهيئة من خلال تعاونها مع شركة ٥٠٠ جلوبال وشركة "بلج اند بلاى" دعم حوالى ٣٠٠ شركة تكنولوجية مصرية ناشئة؛ لافتا إلى أن الهيئة تركز أيضا على تعزيز نمو الشركات التكنولوجية الناشئة فى مجالات تصميم الالكترونيات والبرمجيات المدمجة.

كما أكد حسام هيبة الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على حرص الهيئة على التواصل المستمر مع مؤسسى الشركات الناشئة؛ مشيرا إلى الجهود المبذولة من الهيئة لتحسين مناخ الاستثمار فى قطاع الشركات الناشئة وكذلك الجهود الخاصة بتذليل العقبات وتحسين ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية المعنية من خلال تهيئة المناخ التشريعى بما يتواكب مع طبيعة نشاط الشركات الناشئة ومتطلباتها وتطوير القوانين الحالية وتسليط الضوء على القوانين الموجودة لتمكينهم من الاستفادة منها، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة، أو دخول أو خروج الشركاء وتصفية الشركة، كذلك إيجاد آليات مناسبة للتعاملات المالية، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة المالية لإيجاد حلول رقمية للتعاملات الضريبية تتناسب مع طبيعة الشركات الناشئة.

كذلك دار حوار مفتوح بين الدكتور عمرو طلعت ورواد الأعمال ومؤسسى الشركات الناشئة تم خلاله التطرق الى عدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع الشركات الناشئة وريادة الأعمال.

وردا على استفسار حول تيسير إجراءات استيراد المكونات الإلكترونية من الخارج؛ أكد طلعت على أن قطاع تصميم الالكترونيات يعد من القطاعات الاستراتيجية؛ موضحا أن مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة ستضم مبنى يستضيف الشركات العاملة بهذا القطاع، وسيكون هناك بنك لهذه المكونات لتستطيع الشركات استخدامها داخل المبنى كما أن المبنى مزود بمجموعة من المعامل بالغة الحداثة وسيتم اتاحتها للشركات العاملة فى مجال تصميم الالكترونيات؛ مشيرا الى أن "ايتيدا" تعد قائمة بيضاء للشركات العاملة بهذا المجال وتحدثها كل ربع عام وترسلها للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لتيسير إجراءات استيراد هذه المكونات.

وحول إمكانية استثمار الحكومة فى الشركات الناشئة؛ أوضح الدكتور عمرو طلعت أن الحكومة دورها الحوكمة والتسهيل والتيسير، ودور القطاع الخاص هو الاستثمار.

وطالب رواد الأعمال بتشكيل مجموعة لمتابعة نتائج وقرارات اليوم وعقد لقاء شهرى يجمع رواد الأعمال؛ حيث أشاد الدكتور عمرو طلعت بالمقترح داعيا لتشكيل المجموعة من ٤ أشخاص من الشركات الناشئة و٢ من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أكد الدكتور عمرو طلعت أنه يمكن من خلال مراكز إبداع مصر الرقمية استضافة الشركات الناشئة وفعاليات للتواصل بين رواد الأعمال بعضهم ببعض.

كما طالب رواد الأعمال بالاستعانة بأفكار الشركات الناشئة والتشبيك مع الوزارات المختلفة؛ حيث رحب الدكتور عمرو طلعت بأن تستضيف ايتيدا مجموعة عمل تجمع بين الحكومة والشركات الناشئة ويتم دعوة المسئولين حسب الموضوعات المطروحة لتبادل الأراء؛ مؤكدا أن كافة قطاعات الدولة مهتمة بملف دعم الشركات الناشئة.

وأشاد رواد الأعمال بالجهود التى تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم الشركات الناشئة من خلال مراكز إبداع مصر الرقمية؛ كما تم الإشادة بحرص الوزارة على التعاقد مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة فى مجال الحاضنات التكنولوجية.

### جمع مبلغ كبير لإنهاء الأزمة..

# «كهربا» يشحن كارت سداد الغرامة

**كتب/ عادل حسن النجار**

حالة من التعاطف حظى بها محمود عبد المنعم كهربا لاعب الفريق الأول لكرة القدم بالنادى الأهلي، وذلك خلال اللحظات الحاسمة قبل دفع الغرامة لصالح نادى الزمالك، وعدم تعرضه للإيقاف من جديد.

حيث كثف اللاعب والمحامى الخاص به، من جلساتهم خاصة مع مسؤولى النادى الأهلي، لوضع آلية دفع الغرامة، ومعرفة مدى قانونية الموقف حتى لا يتعرض إلى عقوبات أخرى.

وبذل اللاعب جهدا كبيرا من أجل جمع جزء كبير من غرامة نادى الزمالك، من أمواله الخاصة، إضافة إلى سداد بعض المحبين للنادى جزءا آخر من الغرامة التى تصل إلى ٢,٤ مليون دولار.

وبحث اللاعب خلال الأيام الماضية مع مسؤولى النادى سبل إكمال قيمة الغرامة وتحويلها على حساب الزمالك، لعدم تعرضه للإيقاف مرة أخرى، وذلك قبل انتهاء المهلة المحددة من «فيفا» الأربعاء الماضي.

وعاش اللاعب فترة عصيبة للغاية بسبب تلك الغرامة لكن التكاتف معه ساهم فى تجاوزه لتلك الأزمة، بل حظى بتعاطف كبير من الجماهير لأنه فى خضم تلك المشكلة الكبيرة كان يلعب ويتألق ويقود الفريق للتأهل فى دورى أبطال أفريقيا وكذلك فى المنافسات المحلية، حيث سجل كهربا فى فوز الأهلى أمام بيراميدز بهدفين مقابل هدف ليحصد النادى الأهلى بطولة كأس مصر.

ويحسب للمدرب السويسرى مارسيل كولر نجاحه فى التعامل مع كهربا خلال أزمته الشهيرة واعتماده على اللاعب بصورة أساسية وسط الضغوط الكبيرة التى شكلتها العقوبة المالية وكان اللاعب فى الموعد ونجح فى الظهور بالصورة التى تطلع إليها كولر.

واستعاد الأهلى لقب كأس مصر من جديد ليتصدر النادى الأهلى قائمة أكثر الأندية المصرية تتويجًا ببطولة كأس مصر برصيد ٣٨ لقبًا، بفارق ١٠ ألقاب عن الوصيف نادى الزمالك، ونال المارد الأحمر أول لقب من الكأس فى النسخة الثالثة من البطولة ١٩٢٣-١٩٢٤.

وعلق خالد مرتجى أمين صندوق النادى الأهلي، على تتويج المارد الأحمر بكأس مصر للمرة ال ٣٨ فى تاريخه، بعد تخطى بيراميدز بثنائية مقابل هدف، حيث قال «الأهلى الأكثر تتويجاً محلياً وثانى أكثر تتويجاً عالمياً، الدولاب بتاعنا كبير أوى ولذلك نحن الأعظم فى إفريقيا، ونحن نادى القرن فى إفريقيا غصب عن أى حد».

فى حين أكد محمد عبدالجليل نجم النادى الأهلى السابق، أن الرهان دائمًا يكون على المارد الأحمر فى المواجهات النهائية، مشيرًا إلى أن جمهور القلعة الحمراء كان علامة فارقة فى المباراة النهائية أمام بيراميدز فى بطولة كأس مصر.

وقال عبدالجليل: «كهربا يقدم مستوى مميز مع الأهلي، وأتمنى إنهاء أزمته نهائياً، ومارسيل كولر لديه قناعة كبيرة بقدراته الهجومية لأنه أحد اسباب مكاسب الأهلى الأخيرة».

الأزمة المالية لمحمود عبدالمنعم كهربا تقودنا لغرامات مالية تم توقيعها بعد نهائى كأس مصر، حيث قرر اتحاد الكرة إيقاف محمد عبد المنعم ٣ مباريات، بعد واقعة الاعتداء بدون كرة، على مهاجم نادى بيراميدز اف سي.

وسيغيب محمد عبد المنعم عن ٣ مباريات فى بطولة كأس مصر بالنسخة الجديدة، ولن يغيب عن مواجهة الزمالك المرتقبة يوم ٥ مايو المقبل.


AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

16-4-2023
NO.283

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia


### تشهد مشاركة ٨ من أبناء الفنانين..

# مسلسلات رمضان «تعيش فى جلباب الأب»

**كريمة سلام**

على مدى التاريخ كثير من أبناء الفنانين والمخرجين والمنتجين شاركوا فى أعمال فنية تليفزيونية أو سينمائية، بعضهم استطاع آن يكمل مشواره الفنى ونجح وآخرين لم يكملوا مسيرتهم الفنية، حيث يتوقف ذلك على حجم موهبتهم وإمكاناتهم وإبداعهم، ليخرج لنا على الساحة هذا العام عدد من أبناء الفنانين المميزين عن جدارة.

وظهر هذا العام ٨ من أبناء الفنانين خلال مسلسلات دراما رمضان، منهم: نور النبوى وليلى زاهر، ومريم أشرف زكي، وكارما موسى، وآخرين ومنهم أول تجربة تمثيلية فى مسلسلات متنوعة لأول مرة فى الموسم الدرامى الأضخم سنويًا.

**نور النبوي**

يشارك نور النبوى نجل الفنان خالد النبوى ضمن موسم مسلسلات رمضان ٢٠٢٣ بعملين وهما: مسلسل «الأجهر» مع الفنان عمرو سعد، من بطولة درة وناهد السباعى وعدد من النجوم، من تأليف ورشة ملوك، وإخراج ياسر سامي.

وظهر نور النبوى أيضًا فى مسلسل «مذكرات زوج» مع الفنان طارق لطفي، وخالد الصاوي، وعائشة بن أحمد، وآخرين، وجاء ذلك بعد نجاحه رمضان ٢٠٢٢ بمسلسل « راجعين ياهوى» مع والده النجم خالد النبوي.

**ليلى زاهر**

وتشارك ليلى زاهر فى مسلسل «تلت التلاتة» مع الفنانة غادة عبد الرازق، وتقدم شخصية ابنة غادة عبد الرازق، و يتكون العمل من ١٥ حلقة، ضمن إطار درامى مليء بالإثارة والغموض.

ويشارك فى بطولة المسلسل، كل من محمد القس، ومى سليم، ومصطفى درويش، وصلاح عبد الله، والعمل تأليف هبة الحسيني، وإخراج حسن صالح.

**محمود ياسين**

ويشارك محمود ياسين حفيد الفنان الكبير محمود ياسين ونجل السيناريست والفنان عمرو محمود ياسين، ضمن أحداث مسلسل الكتيبة ١٠١ مع النجمين آسر ياسين وعمرو يوسف.

مسلسل الكتيبة ١٠١ بطولة خالد الصاوي، فتحى عبد الوهاب، أحمد صلاح حسنى، وفاء عامر، لبلبة، وميرنا نور الدين، رشا مهدى، محمود عبد المغنى، بالإضافة إلى عدد كبير من ضيوف الشرف، والعمل تأليف إياد صالح وإخراج محمد سلامة، وإنتاج شركة سينرجي.

**مريم أشرف زكي**

مريم أشرف زكى ابنة الفنانة روجينا تخوض تجربة التمثيل لأول مرة من خلال مسلسل «ستهم»، حيث تظهر برفقة والدتها بطلة العمل.

وظهرت «مريم» فى الحلقة الثالثة عشر من مسلسل «ستهم» خلال مشهد جمعها بوالدتها بطلة المسلسل، من تأليف ناصر عبد الرحمن واخراج رؤوف عبد العزيز.

**أحمد أبو رية**

أحمد أبو رية ضمن أبطال مسلسل ستهم مع الفنانة روجينا، وهو نجل الفنان كمال أبو رية، والفنانة ماجدة زكي، وذلك يعد أول مشاركة له.

ويشارك فى بطولة مسلسل «ستهم» عدد كبير من النجوم، أبرزهم، روجينا، وإياد نصار، وجهاد سعد، ونانسى صلاح، وأحمد الرافعي، ومحمد عبد الحافظ، وإبراهيم السمان، بيومى فؤاد، وسلوى عثمان الشيخ المنشدين ياسين التهامي، من تأليف ناصر عبد الرحمن، وإخراج رؤوف عبد العزيز.

**رابى عمرو سعد**

يشهد مسلسل الأجهر على مشاركة رابى عمرو سعد نجل بطل العمل الفنان عمرو سعد، والذى شاركه من قبل فى أكثر من عمل منذ طفولته.

**كارما موسى**

يشهد مسلسل بابا المجال على مشاركة كارما موسى وهى ابنة مخرج العمل أحمد خالد موسى، والعمل بطولة الفنان مصطفى شعبان، من تأليف محمد الشواف وإخراج أحمد خالد موسي.

بابا المجال بطولة وياض الخولى وباسم سمرة وسوسن بدر وجومانا مراد وفرح يوسف وسماء إبراهيم ونسرين أمين ومحمد نجاتي.

**يوسف خالد يوسف**

يشارك يوسف نجل المخرج خالد يوسف ضمن مسلسل سره الباتع فى رمضان ٢٠٢٣، كمساعد مخرج مع والده، فى العمل الملحمى الذى تدور أحداثه بين زمنين العصر الحالى ووقت الحملة الفرنسية على مصر.

مسلسل سره الباتع من بطولة أحمد فهمي، ريم مصطفى، أحمد السعدني، حنان مطاوع، حسين فهمي، نجلاء بدر، عمرو عبد الجليل، صلاح عبد الله، هالة صدقى، أحمد عبد العزيز أحمد وفيق، منه فضالي، أحمد عبد العزيز، محمود قابيل، ومجموعة من الفنانين.

### تناقش قضايا الوصاية والميراث والاضطهاد..

# تمكين المرأة فى دراما 2023

**كريمة سلام**

سلطت الدراما الرمضانية هذا العام الضوء على العديد من القضايا التى تخص المرأة، وضرورة تمكينها فى مختلف أنشطة المجتمع، وتحديها للصعاب الكثيرة التى تواجهها خلال رحلة حياتها، لتناقش ثلاثة من أهم القضايا التى تؤثر على شكل حياة المرأة وهي: «الوصاية، والميـــراث، ومواجهة العنف ضد المرأة»...

**منى زكى .. «تحت الوصاية»**

فتح مسلسل «تحت الوصاية»، الجدل حول ضرورة تغيير الوصاية المالية والتعليمية على الأبناء بعد وفاة الأب، وذلك بعدما عُرضت الحلقات الأولى معاناة البطلة التى تقوم بدورها الفنانة منى زكى فى رعاية أموال زوجها للإنفاق على أبنائها، وكذلك فى نقل ابنها من المدرسة.

وبدأ عرض مسلسل تحت الوصاية من النصف الثانى من شهر رمضان، وتدور أحداثه حول ربة منزل وأم لطفلين، تواجه مشكلة مع عائلة زوجها المتوفى، مما يضطرها للعمل والكفاح للإنفاق على أبنائها، وتقوم ببطولة المسلسل المكون من ١٥ حلقة الفنانة منى زكي، من تأليف خالد وشيرين دياب، وإخراج محمد شاكر خضير.

وتأتى القضية المطروحة فى المسلسل لتفرض على الجهات المسئولة ضرورة مراجعة شروط الوصاية على الأبناء القصر؛ لإنقاذ حياة الأسر التى تفقد الزوج، من خلال منح المسؤولية الكاملة للأم لإنفاق على أبنائها والتصرف فى هذه الأموال، بجانب توفير الوصاية التعليمية، وكأنها غير مؤهلة أو غير مؤتمنة عليهم لتحقق لأبنائها متطلباتهم.

**روبى .. «حضرة العمدة»**

وعرض خلال الموسم الرمضانى هذا العام مسلسل «حضرة العمدة»، والذى يناقش قضية تولى المرأة منصب العمدة وقدرتها على إدارة القرية، والعنف الذى تواجه المرأة وختان الإناث.

ويتناول مسلسل «حضرة العمدة»، قضايا تواجها المرأة المصرية من خلال تولى سيدة شابة كانت تعمل أستاذة بالجامعة الأمريكية، منصب عمدة قرية ريفية لتصدم بالواقع الذى تعيشه السيدات فى المجتمع، وكذلك يناقش المسلسل الذى ألفه الكاتب الصحفى إبراهيم عيسى، ومن بطولة الفنانة روبي، قضية ختان الإناث، وكذلك جريمة مقتل نيرة أشرف المعروفة إعلاميا بـ «فتاة المنصورة».

**نيلى كريم.. «عملة نادرة»**

فيما يناقش مسلسل «عملة نادرة» قضية «ميراث المـرأة» وكيف يتم حرمان بعض السيدات من الحصول على ميراثها ومعاناة التفرقة والحرمان الذى يحاصر المرأة ويُمنعها أن تورث أرض وبدلًا من ذلك تأخذ أموال، من تأليف مدحت العدل وإخراج ماندو العدل وإنتاج شركة العدل جروب.

العمل بطولة نيللى كريم، جمال سليمان، جومانا مراد، أحمد عيد، كمال أبو رية، فريدة سيف النصر، ندا موسى، محمد لطفى، على الطيب، مريم الخشت، بالإضافة إلى عدد كبير من الفنانين الشباب.

وكانت نيلى كريم قد أثارت الجدل خلال دراما رمضان ٢٠٢٢، بمسلسلها « فاتن أمل حربي»، والذى تناول قضية الطلاق، ومواجهة المرأة العديد من الصعاب، لتكشف أن القانون فى صف الزوج، ونتج عنه البدء فى تعديل قانون الأحوال الشخصية.

# فرحة العيد «غالية» مع الأسعار «العالية»

**كتبت: سها يحيى**

«العيد فرحة».. شعار قرر المواطنون رفعه فى وجه نار الأسعار، فمع اقتراب الاحتفال بعيد الفطر المبارك يحرص المواطنون على شراء لبس العيد لأطفالهم كعادة لازمت المصريين منذ زمن بعيد، ومع جنون الارتفاعات ضربت موجة الغلاء أسعار الملابس، وبات «لبس العيد» صعب المنال لدى الكثير من المواطنين الذين أصبح راتبهم بالكاد يكفى احتياجاتهم الشهرية، وعلى الرغم من مطحنة الأسعار التى دغدغت أموال المواطنين إلا أن «لبس العيد» مازال أولوية لديهم، حيث تأتى سعادة أطفالهم فى المرتبة الأولى لهم، فما أن تطأ قدماك الشوارع حتى تجدها تمتلئ بالأشخاص الذين يتسابقون على المحلات من أجل شراء الملابس.

وأكد أحمد شعبان، أحد العاملين فى محلات «شعبان» للملابس الجاهزة، أن أسعار الملابس زادت بشكل كبير هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار إلا أن الإقبال كبير كما هو على شراء ملابس العيد وكذلك «ترنجات» وقفة العيد..

وأضاف «البائع»: «الدنيا زحمة كل يوم احنا مش بنلحق نرتاح فى المحل من كتر الناس اللى جايه تشتري، وارتفاع الأسعار مش مأثر على الإقبال على الشراء خالص بالعكس».

مى خالد، ٣٥ عامًا، تقول «أسعار لبس العيد مستفزة، مش عارفين هنلاقيها من أسعار الأكل والشرب اللى كل يوم بسعر، ولا أسعار الهدوم المبالغ فيها دي، بقيت أفضل ألف وأدور على الأرخص لأن هعمل إيه لازم أجيب لبس لأولادى عشان يفرحوا بالعيد، بس قررت أجيب لبس خروج العيد بس ومجيبش السنة دى بيجامات ليوم الوقفة زى ما كنا متعودين».

وتضيف منى مصطفى، ٣١ عامًا، «أنا مصدومة من الأسعار، لبس العيد للأطفال أسعاره بقت عالية جدًا وخيالية السنة دي، الطقم الواحد بس بقى بحوالى ١٠٠٠ جنيه، أنا معايا طفل واحد وحاسه الموضوع صعب عليا، فلو أنا معايا أكتر من طفل هحتاج كام ألف جنيه عشان اشتري، والمرتب هيكون فيه كام ألف جنيه عشان نشترى لبس وأكل غير الاحتياجات التانية، بس هنعمل إيه لازم نجيب لأن مينفعش نحرم الأطفال من أساسيات الحياة».

وأكدت سهر سامي، ٣٢ عامًا، قائلة: «لبس الأطفال غالى جدًا السنة دي، أنا شوفت ايه المناسب عندى للأولاد اللى اتلبس مرة أو مرتين بس الصيف اللى فات قررت البسهلهم فى العيد ده، واللى معندوش لبس جديد مناسب هشتريله جديد، وبعد العيد ابقى اشتريلهم».

وأنهت نهى محمد، ٣٦ عامًا، قائلة:» بنحاول ندور على الأرخص لأن هنعمل إيه لازم نشترى عشان منضيعش فرحة الأولاد بالعيد، وأنا نزلت اشتريت من العتبة والسيدة لأن الأسعار فيهم أرحم من المحلات».